السادة / البورصة المصرية

قطاع الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرسل لسيادتكم طيه رد الشركة على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المنتهية ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم .

ولسيادتكم جزيل الشكر
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

رئيس قطاع
الشئون المالية

محاسب/ إيهاب محمود قدري

الرد على التقرير مراقب الحسابات
عن مراجعة القوائم المالية (المعدلة) للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير في **2022/6/30**

السادة / أعضاء الجمعية العامة للشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير.

راجعنا القوائم المالية المعدلة**للشركة العامة لاستصلاح الأراضيوالتنمية والتعمير** في 2022/6/30 (شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991) والمتمثلة في قائمة المركز المالي البالغ مجموع كل من أصولها وخصومها مبلغ 562031266 جنيها وكذا قائمة الدخل بصافي خسارة قدرة مبلغ 56792799 جنيهاً وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية إدارة الشركة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فإدارة الشركة مسئولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصيللمراقب. ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر للقوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم والعرض العادل والواضح لها وذلك بتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة وأيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض التي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأي المتحفظ:

- **تم جرد الأصول الثابتة (مصر) في 2022/6/30 والبالغ صافي قيمتها نحو 17.202 مليون جنيه** بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد تم أشرافنا على جانب من أعمال لجان الجرد في ضوء الإمكانيات المتاحة وتم إبلاغ الشركة بملاحظتنا على أعمال بعض لجان الجرد بكتابنا رقم (1156) بتاريخ 2022/8/8 وقد قامت الشركة بحساب الإهلاك بنفس

المعدلات والأسس المطبقة في السنوات السابقة مما يستوجب ضرورة إعادة النظر في نسب الإهلاك المطبقة في ضوء ظروف التشغيل بالشركة والحالة الفنية التي عليها تلك الأصول وقد تبين بشأنها ما يلى:-

1- لم تقم الشركة بجرد الأراضي والعقارات المبنية المملوكة لها في 2022/6/30 من حيث حصر شامل للأراضي والمباني وتحديد المساحة والموقع بالتفصيل ومعاينة العقارات مع اظهار أي مخالفات او اضرار قد تؤثر على سلامتها وتحديد الغير مستغل منها وبيان أسبابه مطابقة نتائج الجرد الفعلي على البيانات الواردة بسجلات أراضي وعقارات الشركة لإظهار اية فروق الامر الذي يؤثر على سلامة تقييم تلك الأصول في 2022/6/30 حيث قامت الشركة ببيان بالأراضي والوحدات السكنية المملوكة للشركة فقط.

يتصل بما تقدم لم تقم الشركة بإجراء الرفع المساحي لكافة الأراضي المملوكة لها والبالغ تكلفتها في 2022/6/30 نحو 8.818 مليون جنيه تتمثل في نحو 5.167 مليون جنيه بحساب الأصول الثابتة ، نحو 1.495 مليون جنيه بحساب أراضي فضاء بغرض البيع ، 2.156 مليون جنيه بحساب ارضى مستصلحة بغرض البيع ، كما لم تستخرج الشركة شهادات التسجيل العيني والعقاري لكافة الأراضي والعقارات المملوكة لها وذلك بالمخالفة للتعليمات الصادرة من الإدارة بخصوص الجرد السنوي في 2022/6/30 الامر الذى لا يمكننا معه التحقق من صحة قيمتها خاصة في ظل وجود العديد من التعديات على أراضي الشركة لاسيما منطقة سهل الطينة بمحافظة شمال سيناء والتي تصل فيها قيمة التعديات لأكثر لـ 100 % من مساحة الأرض المملوكة للشركة في تلك المنطقة.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع قيام الشركة بحصر وجرد كافة الأراضي والعقارات المملوكة للشركة وإجراء الرفع المساحي واستخراج شهادة التسجيل العيني والعقاري لها وتحديد الغير مستغل منها وبيان أسبابه ومطابقة نتائج ذلك على البيانات الواردة بسجلات أراضي وعقارات الشركة لإظهار أية فروق والإفادة إحكاما للرقابة على تلك الأصول وضمان لسلامة تقييمها.

الرد :-

مرفق صورة من الشهادات التصرفات العقارية (شهادات سلبية) **0**

ومرفق بيان بالاراضى والوحدات السكنية المملوكة للشركة حتى تاريخه وسوف يراعى باجراء جرد وحصر للاصول فى **2023/6/30 0**

2- لم تقم الشركة بمطابقة نتائج الجرد الفعلي للأصول التي تم جردهامع الأرصدة الدفترية المثبتة في الدفاتر والسجلات الامر الذي لا نتمكن معه من صحة التحقق من رصيد تلك الأصول في 2022/6/30.

يتعين قيام الشركة بإجراء مطابقة نتائج الجرد الفعلي لكافة الأصول المملوكة لها مع الأرصدة الدفترية لتلك الأصول وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك والإفادة.

الرد :-

الرد :-

تـم طبـع سـجل الاصـول وجـارى عمـل المطابقـة اللازمـة نظـراً لكثـرة البنـود ووجودهـا فى مواقع مختلفة فى انحاء الجمهورية **0**

3- لـم تقـم الشـركة بالإفصـاح فـي قوائمهـا الماليـة فـي 2022/6/30 عـن مـدى وجـود أيـه قيـود علـى ملكيتهـا للأصـول الثابتـة وكـذا لـم تقـم بالإفصـاح عـن الأصـول الثابتـة المرهونـة كضـمان لالتزامـات علـى الشـركة بالمخالفـة للفقـرة (74 -أ) مـن المعيـار المحاسـبي المصـري رقـم 10- الأصـول الثابتـة واهلاكاتهـا- علـى الـرغم مـن وجـود عـدد كبيـر مـن المعـدات الثقيلـة (حفـارات – لـوادر – كراكـات – سـيارات- بلـدوزرات – ... الـخ) مملوكـة للشـركة ومحجـوز عليهـا مـن قبـل هيئـة التأمينـات الاجتماعيـة متوقفـة ومشـونة بـالعراء منـذ عـدة سـنوات معظمهـا فـي حالـة سـيئة جـدا (هـراس انجرسـول) ممـا يعرضـها للصـدأ والتلـف نتيجـة العوامـل الجويـة بلغت قيمتها السوقية المقدرة وقت الحجز نحو 121 مليون جنيه .

يتعـين سـرعة اتحـاذ كافـة الـإجراءات اللازمـة وإيجـاد الحلـول المناسـبة لفـك الحجـز علـى تلـك المعـدات ودراسـة مـدى الاسـتفادة منهـا أو التصـرف فيهـا بمـا يعـود بـالنفع علـى الشـركة حتـى لا تمثـل أمـوال مسـتثمرة معطلـة خاصـة فـي ضـوء سـوء حالة معظمها.

الرد :ـ

سوف يتم مراعاة هذا لاحقاً **0**

4- بلغـت تكلفـة الأصـول الثابتـة العاطلـة وغيـر المسـتغلة (الات ومعـدات فقـط) فـي 2022/6/30نحـو104.391 مليـون جنيـه مـن واقـع البيـان المقـدم مـن الشـركة وبلغـت صـافي قيمتهـا فـي تـاريخ الميزانيـة نحـو 6.098 مليـون جنيـه يمثـل طاقـات عاطلـة فـي تـاريخ الميزانيـة وقـد أفـادت الشـركة بردهـا علـى التقريـر التفصـيلى المبلـغ لهـا ان جـارى اصـلاح بعـض الالات والمعدات وفرز وتصنيف الجزء الاخر للسير في بيعها.

يتعـين بحـث اسـباب تعطـل هـذه الأصـول مـع حصـر كافـة الأصـول المعطلـة بالشـركة وغيـر المسـتغلة (وسـائل نقـل –مبـاني ...الـخ) والعمـل علـى اسـتغلالها الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالحا لشركة.

الرد :ـ

أولاً :ـ تم اصلاح عدد **13**معده وتم ترحيلهم لعملية القطار السريع وهى :ـ

ـ بلدوزر كوماتسو **D155** ـ عدد **2** لودر كاتر بللر **966**

ـ موتور جريدر كاتر بللر **G140** ـ عدد **3** هراس تربه

ـ عدد **4** سيارة قلاب ـ سيارة دوبل كابينة ـ ماكينة لحام

ثانياً :ـ معدات وسيارات تم اصلاحها بقطاع الورش وقطاع النقل وترحيلها للعمل بمناطق التنفيذ حتى **2022/6/30** بيانها كتالى :ـ

ـ هراس بوماج ـ جرار زراعى زيتور ـ عدد **2** سيارة تويوتا ميكروباص

ـ عدد **2** مقطورة تنك مياه ـ سيارة مان تنك مياه ـ سيارة نيسان دوبل كابينه

ـ سيارة تويوتا دوبل كابينه

ثالثاً :ـ معدات مؤجره وتم ترحيلها للعمل مع الشركات المستأجره وهى :ـ

ـ ماكينة تبطين بمنطقة توشكى **0**

ـ بلدوزر كوماتسو **375** مؤجر بالفيوم الجديدة **0**

ـ ماكينة حقليات استن برجن **3000** بمنطقة سوهاج تاجير لمدة **3** شهور من **2022/6/15 0**

ـ محطة خلط خرسانية اليا بملحقاتها تم نقلها من توشكى الى المريوطية مؤجره لشركة / احمد عبدالنور **0**

ـ عدد **2** سيارة خلاطة خرسانية بمنطقة المريوطية مؤجره لشركة / احمد عبدالنور **0**

ـ عدد **2** حفاره تم نقلهم من بنى سويف الى منطقة المريوطية مؤجره لشركة / احمد عبدالنور

رابعاً :ـ معدات تم اصلاحها تحت الترحيل بقطاع الورش وهى :ـ

ـ حفاره كاتر بللر **312** ـ حفاره كوماتسو **PC120** ـ حفاره كوبيلكو **135** ـ بلدوزر كوماتسو **D155**

5- قامت الشركة بحساب اهلاك للأصول العاطلة بنسبة 50% من قيمة قسط الاهلاك الواجب حسابه خلال العام المالي 2022/2021 بالمخالفة فقرات (52 ، 55 ، 56) من المعيار المحاسبي المصري رقم (10) – الأصول الثابتة وإهلاكاتها- والتي نصت على "الاعتراف بالإهلاك ولو كانت القيمة العادلة للأصل تزيد عن قيمته الدفترية طالما لم تزد القيمة التخريدية للأصل عن قيمته الدفترية ولا تمنع الاصلاحات والصيانة التي تجرى على الأصل الحاجة لإهلاك ذلك الأصل ، لا يتوقف الاهلاك عندما يصبح الأصل معطلا او عندما يستبعد من الاستخدام النشط إلا اذا اصبح مهلك دفتريا بالكامل ، من الممكن ان يكون عبء الاهلاك مساويا للصفر فى ظل طرق الاهلاك المبنية على مدى استخدام الأصل اثناء الفترات التي لا يتم خلالها انتاج الا اذا كان اهلاك الأصل خلال تلك الفترات يتم بناء على عوامل أخرى كما هو وراد بالفقرة 56 من المعيار (التآكل المادى – التقادم الفنى او التجارى -....).

يتعين بحث ودراسة ما تقدم واجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك مع الالتزام بالمعايير المحاسبية في هذا الشأن.

الرد :ـ

بالنسبة لحساب الاهلاك سوف يتم مراعاتها اعتباراً من **2022/7/1 0**

- ظهر رصيد حساب الاستثمارات طويلة الاجل (استثمارات مالية متاحة للبيع) في 2022/6/30 بنحو 1.5 مليون جنيه قيمة مساهمة الشركة بنسبة 15% من راس المال المدفوع للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي بواقع 150 ألف سهم (القيمة الاسمية للسهم 10جنيه) وقد تبين بشأنها :-

1- لم تقم الشركة بإجراء اختبار الاضمحلال في قيمة هذا الاستثمار خاصة في ظل عدم وجود أي تدفقات نقدية داخلة منه وذلك بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (47)

-5.5 الاضمحلال-حيث لم تحصل علي أي عائد على هذا الاستثمار منذ عام 2016 خاصة في ظل تحقيق الشركة المستثمر فيها خسائر متتالية أخرها عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والتي بلغت نحو 3.647 مليون جنيه بخلاف وجود خسائر مرحلة بنحو 6.298 مليون جنيه.

2- تم ابرام وتوقيع عقد بيع مبدئي بتاريخ 2022/2/15 لبيع الشركة المستثمر فيها (المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي) وذلك بين جميع المساهمين المكونين لرأس مال الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) بما في ذلك الشركة العامة لاستصلاح الأراضي، بين مجموعة مشترين على ان يكون إجمالي قيمة البيع مبلغ 36 مليون جنيه وذلك قبل موافقة الجمعية العامة غير العادية على بيع حصة الشركة والذى تم بتاريخ 9/3/بالمخالفة للمادة (43) مكرر من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية.

3- عملية البيع لا تتضمن انتقال كافة أصول والتزامات الشركة المبيعة من حملة الأسهم القدامى الى المشترين الجدد حيث تضمن البند الثالث من عقد البيع المبدئي المشار اليه بعاليه المؤرخ 2022/2/15 انه لا يدخل ضمن ملف تقييم الشركة الذى تم قبول عرض الطرف الثاني على أساسه مجموعة من الأصول الموجودات والقضايا والحقوق وردت على سبيل الحصر لا المثال بحيث تظل في ملكية تلك الأصول لحملة الأسهم القدامى كما يتحملوا أيضا عبء هذه الالتزامات ومنهم الشركة العامة (عقد مقاولة مبرم مع وزارة الموارد المالية والري بقيمة 17850330 جنيه ،عدد 8 سيارات ماركات وأنواع مختلفة ،عدد (2) قطعة ارض بمنطقة أبو سمبل بأسوان مساحة كل قطعة 5000 متر ،عدد (5) قضايا متداولة بين شركة جنوب الوادي وجهات أخرى (وزارة الزراعة – وزارة الرى -.....) وعليه فإن عملية البيع بهذه الطريقة لا تعتبر عملية بيع بالمفهوم الحقيقي حيث ان عملية البيع يجب ان تتضمن انتقال معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصول وكذا انتقال عبء الالتزامات بصورة جوهرية من البائع الى المشترى فضلا عن ان عملية البيع بهذه الطريقة يصعب معها تحديد المنافع او الالتزامات بشكل واضح ودقيق والتي قد تعود على الشركة العامة من بيع حصتها في شركة جنوب الوادي حيث انه قد يترتب على عملية البيع عدم كفاية أصول الشركة المبيعة لتغطية التزاماتها مما يعود بالخسارة على الشركة العامة في حدود نسبتها في رأس مال الشركة المبيعة (جنوب الوادي).

4- عملية البيع تنطوي على شرط وهو قيام مجلس الإدارة الحالي لشركة جنوب الوادي بالتصرف او نقل سلطة الإدارة والتصرف لكافة أصول والتزامات الشركة خلال مدة زمنية محددة وقبل نقل ملكية الأسهم للمشترين الجدد وفى حالة عدم قيام مجلس الإدارة بذلك يلتزم المشترين الجدد بعمل توكيل رسمي عام شامل جميع التصرفات القانونية لصالح رئيس الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياه الجوفية على ان يقوم بتوزيع الحصيلة المالية لهذه البنود على حملة الأسهم القدامى كلا حسب نسبته في ملكية اسهم شركة جنوب الوادي فإن عملية البيع بهذه الطريقة تصبح معلقة بشرط ولا

يمكن الاعتراف بها في دفاتر وسجلات الشركة العامة الا في حالة تحقيق هذا الشرط وذلك وفقا للمعيار المحاسبي المصري رقم (47)-الأدوات المالية.

5- عدم إجراء تطابق ارصدة الحسابات بين الشركة العامة ، الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي حيث ورد خطاب من الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) الى الشركة العامة بتاريخ 2021/11/30 ان أرصدة الشركة العامة في دفاتر شركة جنوب الوادي مدينة بمبلغ 872106 جنيه ، دائنة بمبلغ 295699 جنيه ليصبح الرصيد المستحق لشركة جنوب الوادي طرف الشركة العامة مبلغ 576407 جنيه بخلاف وجود مبلغ 2876000 جنيه قيمة غرامة عدم الانتفاع تم خصمها من المستخلصات المنفذة دون موافاتنا بمحضر مطابقة بين الشركة العامة وشركة جنوب الوادي بخصوص تلك الأرصدة خاصة في ظل وجود مديونيات مستحقة للشركة العامة في دفاترها وسجلاتها طرف الشركة المذكورة تتمثل في مبلغ97197 جنيه بحساب العملاء (قطاع خاص) ، 360000 جنيه ضمن حساب ارصدة مدينة طرف الهيئات والشركات ،مبلغ 601972 جنيه بحساب امانات العملاء ، مبلغ 2480 جنيه بحساب تأمين لدى العملاء.

6- تم إعداد دراسة القيمة العادلة للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) بغرض البيع بمعرفة المقيم / المجموعة الاستشارية لاستشارات الخبرة وتقييم المشروعات وانتهى تقرير الدراسة الى ان قيمة الشركة في حدود مبلغ 18055919 جنيه وتم عرض هذا التقرير على مجلس إدارة شركة جنوب الوادي والذي قام باعتماده بالجلسة رقم (137) بتاريخ 2021/12/27 وتم عرض الشركة للبيع وفقا لهذا التقييم على الراغبين بالشراء وقد تبين مخالفة الشركة العامة نص المادة (43) مكرر من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية الصادرة من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية والتي تنص على ((مع عدم الاخلال بأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والقانون رقم (159)لسنة 1981 ولائحته التنفيذية، تلتزم الشركة المقيد لها أوراق مالية بالبورصة والراغبة في التصرف بالبيع في أي من العقارات أو الأصول الثابتة الأخرى للشركة أو الأسهم المملوكة لها في شركات غير مقيدة إذا كانت قيمتها التقديرية تمثل نسبة (10%) أو أكثر من حقوق ملكية الشركة المقيدة - من واقع آخر قوائم مالية لها - بتقديم دراسة للبورصة بالسعر العادل للأصول أو الأسهم محل البيع معدة بواسطة مستشار مالي مستقل من المقيدين بسجل الهيئة و مرفقا بها تقرير عن تلك الدراسة من مراقب حسابات الشركة المقيدة وكذلك محضر مجلس إدارتها باعتماد هذه الدراسة، وتقوم البورصة بنشر ملخص هذه الدراسة على موقعها الإلكتروني وشاشات التداول.وإذا تنازلت الشركة عن حقها في الاشتراك في زيادات رؤوس أموال احدى الشركات التي تساهم فيها بما يوازي نسبة(10%) أو أكثر من حقوق ملكية الشركة المقيدة من واقع آخر قوائم مالية و/أو من ايراداتها عن آخر سنة مالية، وجب الحصول على موافقة جمعيتها العامة العادية على

ذلك. وفي جميع الاحوال، لا يجوز للشركة التصرف في أكثر من (50 %)من أصولها الثابتة وغيرها من الأصول المرتبطة بممارسة الشركة لنشاطها إلا بموافقة مسبقة من الجمعية العامة غير العادية)) حيث تبين عدم قيام الشركة العامة لاستصلاح الأراضي بتكليف مستشار مالي مستقل معتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد دراسة بالسعر العادل للاسهم محل البيع في للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي حيث تم الاعتماد على تقرير دراسة القيمة العادلة المعد بواسطة المستشار المالي المستقل المكلف من الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي نفسها وليس من الشركة العامة.

7- عدم قيام الشركة بتطبيق قراري مجلس الوزراء رقمي 1502 لسنة 2002 , 1624لسنة 2007 المعدلة لقرار رقم 1684لسنة 2004 بشأن التقييم والتصرف بحصص المال العام في الشركات المشتركة.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بمخاطبة وإجراء المطابقات اللازمة مع الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي لتحديد موقف الاستثمار بها والمعاملات معها حتي يمكن التحقق منها واثباتها بدفاتر وسجلات الشركة والالتزام بما ورد بالمعايير المحاسبية في هذا الشأن والقرارات المشار اليها.

الرد :-

سيتم عمل مطابقة مع الشركة المصرية خلال العام المالى القادم **0**

- ظهر رصيد حساب المخزون في 2022/6/30 بالصافي بنحو 11.625 مليون جنيه (بعد استبعاد المخصص البالغ قيمته نحو 4.021 مليون جنيه) وقد تم جرد المخزون في 2022/6/30 بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد أشرفنا على جانب من أعمال لجان الجرد فى ضوء الإمكانيات المتاحة تبين بشأنه ما يلى:-

1- لم تقم الشركة بمطابقة نتائج الجرد الفعليلأصناف المخزون التي تم جردها مع الأرصدة الدفترية المثبتة في الدفاتر والسجلات الامر الذي لا نتمكن معه من صحة التحقق من رصيد المخزون في 2022/6/30.

يتعين قيام الشركة بإجراء مطابقة نتائج الجرد الفعلي لكافة الأصول المملوكة لها مع الأرصدة الدفترية لتلك الأصول وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك والإفادة.

الرد :-

تم طبع سجل الاصول وجارى عمل المطابقة اللازمة نظراً لكثرة البنود ووجودها فى مواقع مختلفة فى انحاء الجمهورية 0

2- بلغ رصيد المخزون الراكد في 2022/6/30 نحو6.387 مليون جينه تمثل قيمة أصناف راكده مطلوب التخلص منها وبيعها لم يتم عليها اي حركة مخزنية منذ أكثر من خمسة سنوات وذلك طبقاً للبيان المقدم لنا من الشركة بتاريخ 2022/8/22 بخصوص المخزون الراكد للعام المالي2022/2021 ونشير الى انه تم تكوين مخصص هبوط أسار مخزون

راكد بنحو 4.021 مليون جنيه لمقابلة أصناف المخزون الراكدة بالمخالفة للمعيار المحاسبيالمصري رقم (2) المخزون والذي اوجبت الفقرة (9) منه بقياس المخزون بالتكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما اقل.

ونشير الى قيام الشركة بتشكيل لجنة بالقرار الإداري رقم (233) بتاريخ 2021/9/20 لبحث ارصدة المخازن بمناطق التنفيذ لتحديد احتياجاتها والأسباب التي أدت الى وجود ارصدة راكدة بها وكيفية الاستفادة منها كما تم تشكيل لجنة بالقرار الإداري رقم (220) بتاريخ 2021/9/7 لفحص مخازن قطع غيار المعدات والسيارات ومخازن المهمات والخامات بالمركز الرئيسي لتحديد الاحتياجات المطلوبة منها ومدى صلاحيتها وطريقة الاستفادة منها.

يتعين ضرورة العمل على التصرف الاقتصادي بالأصناف الراكدة بما يحقق اقصي نفع وعائد اقتصادي ممكن للشركة مع ضرورة اعادة قياس المخزون فى ضوء ما اسفرت عنه الدراسة المقدمة من الشركة خاصة فى ظل اتباع الشركة لمعالجة محاسبية غير سليمة وذلك بتكوين مخصص للرواكد دون تقييم المخزون الراكد على اساس التكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما أقل وفقاً لما تقضي به الفقرة رقم (**9**) من المعيار المحاسبي المصري رقم (**2**) الخاص بالمخزون والوارد ضمن المعايير الصادرة بقرار رئيس الجهاز رقم **732** لسنة **2020** مع موافاتنا بما انتهت إليه اللجان المشكلة في هذا الشأن ...والافادة.

الرد :-

تم صدور القرار الادارى رقم (233) بتاريخ 2021/9/20 بتشكيل لجنة لبحث ودراسة ارصدة المخازن بمناطق التنفيذ لتحديد احتياجاتها منها والاسباب التى ادت الى وجود ارصدة ليست فى حاجة اليها ان وجدت وكيفية الاستفادة منها 0

تم صدور القرار الادارى رقم 220 بتاريخ 2021/9/7 لفحص مخازن قطع غيار المعدات والسيارات ومخازن المهمات والخامات بالمركز الرئيسى لتحديد الاحتياجات المطلوبة منها ومدى صلاحيتها وطريقة الاستفادة منها 0

3- تضمن المخزون في 2022/6/30 أصناف انتهت صلاحيتها عدد 14070 لتر ليدكيوcr2 مادة معالجة الخرسانة عبارة عن عدد 67 برميل *210 لتر) ، أصناف آخرى غير صالحة للاستخدام بسبب طول فترة التخزين كمية 1.950 طن بيتومين 510600 كود 510600 غير صالحة للاستخدام بسبب طول فترة التخزين ، عدد 179 عرق خشبي أطوال مختلفة كود 510540 لا تصلح للاستخدام حيث أن نسبة صلاحيتها أقل من 15%) ، أصناف أخرى تضررت حالتها الفنية بسبب تعرضها للعوامل الجوية مثل كمية 350 م2 بولايثيلين عالي الكثافة كود 500017) ، وذلك بمنطقة توشكي كما تضمن المخزون وجود أصناف (عدد 4 أصناف) تم السطو عليها وسرقتها من محطة المعالجة بمنطقة الواحات البحرية دون ان تقوم الشركة وقد قامت المنطقة بإبلاغ الشرطة

بالواحات بمحضر رقم 1394 لسنة 2021 جنح واحات ، محضر رقم 22 لسنة 2022 إداري الواحات وقد صدر قرار النيابة العامة بأكتوبر بحفظ البلاغين المقدمين من الشركة بتاريخ 2022/2/25 لم تقم الشركة باتخاذ ايه إجراءات بشأنها اوبتحديد المسئولية في أسباب تلف هذا المخزون او إعادة قياس تكلفة المخزون على أساس التكلفة او صافى القيمة البيعية ايهما أقل طبقا لما ورد بالفقرة (9) من المعيار المحاسبي المصرى رقم (2) المخزون.

يتصل بما تقدم تبين قيام الشركة بتخفيض المخزون خلال الأعوام السابقة (العام المالي 2018/2017) بقيمة بعض الأصناف التالفة والبالغة 527 ألف جنيه وتحميلها على حساب المصروفات وذلك بناءً على موافقة رئيس مجلس الإدارة بجلسة مجلس الإدارة رقم (48) بتاريخ 2016/11/2 دون تحديد المسئولية في هذا الموضوع للوقوف على أسباب تلف هذا المخزون، وقبل انتهاء التحقيقات حيث ان الموضوع محل تحقيق من قبل النيابة العامة ومازال التحقيق مستمر.

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن مع ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بخصوص تلك الأصناف ويما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن لها مع إجراء التسويات اللازمة والالتزام بالمعيار المحاسبي المصري الصادر في هذا الشأن والإفادة.

الرد :-

انتهاء التحقيقات وذلك بناءاً على موافقة رئيس مجلس الادارة بجلستة مجلس الادارة رقم 48 بتاريخ 2016/11/2 ولم تحدد المسئولية فى هذا الموضوع على أسباب تلف هذا المخزون 0

نحيط سيادتكم علماً بأنه تم احالة الموضوع الى هيئة النيابة الادارية بتاريخ 2019/12/3 نفاذاً الى قرار نجلس ادارة الشركة رقم (107) بتاريخ 2019/11/20 وتم احالة الموضوع الى النيابة العامة (نيابة دار السلام) والتحقيقات جارية حتى تاريخه ضد كلاً من :

1 - مهندس / مجدى شفيق 0

2 - مهندس / عبدالكريم عبدالله 0

3 - مهندس / سمير حلمى 0

وسواف نوافى سيادتكم بنتائج التحقيقات فور انتهاء النيابة العامة منها 0

4- تضمن المخزون مبلغ 220188 جنيهاً قيمة مخزن خامات منطقة العوينات في 2022/6/30 لم يتم جرد ذلك المخزون لوجود بالمخزن بمنطقة عسكرية تابعة للقوات المسلحة الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة هذا الرصيد في 2022/6/30 ونشير الى قيام الشركة بتشكيل لجنة بالقرار الإداري رقم (232) بتاريخ 2021/9/20 للقيام بالجرد الفعلي لمخازن الشركة بتلك المنطقة.

يتعين موافاتنا بما انتهت إليه اللجنة المشكلة لجرد محتويات مخازن الشركة بمنطقة شرق العوينات واتخاذ ما يلزم لجرد تلك المخازن جرداً فعلياً والافادة.

الرد :-

تم اخذ الموافقة اللازمة لعمل جرد فعلى لمخازن الشركة بمنطقة شرق العوينات وتم اصدار القرار الادارى رقم (232) بتاريخ 2021/9/20 والخاص بتشكيل لجنة الجرد 0

- ظهر رصيد حـ/ أراضي فضاء بغرض البيع في 2022/6/30نحو 1.495مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلى:-

1- قامت الشركة برفع دعوى قضائية رقم 2464 لسنة 2022 محكمة جنوب القاهرة ضد السيد / يوسف أحمد رمضان مشترى أرض الشركة بمنطقة دار السلام بموجب جلسة الممارسة المؤرخة بتاريخ 2018/10/3 بمبلغ 72.200 مليون جنيه لمساحة 9958 متر^{2}لامتناعه عن سداد غرامات التأخير بنحو 2 مليون جنيه نتيجة تأخره في سداد أقساط الأرض المشتراة (فرض الغرامة تم بموجب قرار الجمعية العامة العادية للشركة لاعتماد القوائم المالية في 2021/6/30) ونشير الى سابق قيام مجلس إدارة الشركة بإعفاء المشترى المذكور من غرامة التأخير المستحقة على تأخره في سداد القسطين الخامس والسادس والبالغة 454645 جنيه كما لم تقم الشركة باحتساب غرامات التأخير المستحقة بواقع 15% على باقي الأقساط التي تأخر المشترى في سدادها للشركة حتى قيامه بالسداد في 2021/4 بالمخالفة لما ورد بالبند السادس من كراسة الشروط ودون اخذ موافقة الجمعية العامة للشركة قبل اتخاذ قرار الاعفاء الامر الذى ترتب عليه اعفاء المشترى المذكور من غرامات تأخير يبلغ مجموعها ما امكن حصره بنحو 2 مليون جنيه في الوقت الذى تعانى فيه الشركة من عجز شديد في السيولة النقدية وتحقيقها لخسائر متتالية عام تلو الاخر.

يتعين إجراء المساءلة الواجبة في شأن ضياع حق الشركة في غرامات التأخير المستحقة على المشترى المذكور والبالغة مليوني جنيه بالمخالفة لما ورد بكراسة الشروط وقيام الشركة بتسليمه الارض المباعة بموجب محضر تسليم مؤرخ في **2019/9/22** على الرغم من ذلك.

الرد :-

فقد تم اقامة الدعوى رقم **2464** لسنة **2022** ومحدد لنظرها جلسة **2022/10/12** لمطالبة المذكور بقيمة غرامات التاخير . كما أن موافقة أعفاء المذكور تمت من قبل مجلس ادارة الشركة السابق وعليه فى المسألة الواجبة فى ذلك تمت من قبل الجمعية العمومية للشركة بالغاء قرار المجلس بالاعفاء وعليه قامت الشركة برفع الدعوى للمطالبة بقيمة غرامات التاخير

علماً بانه قد تقدم المشترى بطلب للشركة يبدى رغبته فى سداد اصل الدين مع اعفاءه من غراامات التاخير المستحقه نظرا للظروف التى تمر بها البلاد من جائحة كرونا وقرار مجلس الوزراء بايقاف التراخيص للبناء وقد عرض قيامه بسداد اصل الدين

المستحق للشركة فى ذمتها عرضاً قانونياً امام المحكمة وان هيئة المحكمة سوف تقرر سداده لاصل الدين دون الغرمات **0**

2- تضمن حسابي أراضي فضاء بغرض البيع ، مباني وانشاءات بغرض البيع أصول سبق تحويلها من الأصول الثابتة الى أصول بغرض البيع بموجب قرارات جمعيات عامه غير عادية لم يتبين لنا مدى وجود برنامج نشط لبيعها او البدء في إتمام خطة بيع تلك الأصول كما لا توجد أدلة كافية تؤكد على استمرار الشركة في التزامها بخط بيعها حيث أن كافة تلك الأصول مضى عليها أكثر من عام منذ تاريخ تبويبها ضمن الأصول غير المتداولة بغرض البيع مثل ارض دار السلام ، 20 وحدة سكنية بالعامرية بالإسكندرية لم يتم بيعها حتى تاريخ المراجعة في (2022/10) بالمخالفة لمتطلبات التبويب الواردة في المعيار المحاسبي المصري رقم (32) والمطلوب تطبيقها على الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة إعداد دراسة شاملة للأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع على أن تلتزم الشركة فيها بالمتطلبات الواردة في المعيار المحاسبي المصري الصادر بهذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك، ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

الرد :-

بالنسبة لارض دار السلام تم عمل اعلان المزايدة ثم تم تاجيل البيع بقرار من مجلس الادارة رقم (**133**) بتاريخ **2021/8/3** وحتى تاريخة لم يتم البيع **0**

3- تضمن الحساب نحو 1.233 مليون جنيه قيمة أراضي فضاء بغرض البيع غير مستغله قامت الشركة برضها للبيع من خلال مزادات مختلفة ولم يتم بيعها لعدم تقدم أحد لشرائها او عدم الوصول الى الأسعار المقدرة لتلك الاراضى **بيانها كما يلي:-**

البيان	المبلغ بالجنيه في 2022/6/30
أرض سيوة	39646
أرض فضاء البستان وأحمد بدوي والنوبارية	322
أرض امتدادالبستان والمغتربين	358263
أرض دار السلام	834772

يتعين العمل على استغلال تلك الأراضي الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالحا لشركة.

الرد :-

بالنسبة لارض المغتربين سبق اعادة طرحها للبيع عن طريق المزاد العلنى يوم الاربعاء الموافق **2021/2/10** ولم يتقدم احد لشراء كراسة الشروط **0**

بالنسبة لارض سيوة تم عرضها للبيع بالمزاد بتاريخ **2020/11/8** والذى انتهى الى عدم البيع وذلك لان الاسعار النهائية للمتزايداين اقل من السعر الوارد من اللجنة العاليا لتثمين الاراضى **0**

بالنسبة للسيد / حسن جوده اسماعيل متعدى على مساحة (**1000م2**) تم اقامة دعوى فرعية للدعوى الاصلية رقم (**4074**) لسنة **2018** مدنى كلى جنوب القاهرة من الشركة ضد المذكور وحكم فيها بالاتى :ـ

اولاً :ـ برفض الدعوى الاصلية (الزام الشركة بتحرير عقد بيع)

ثانياً :ـ قبول الدعوى الفرعية من الشركة (طرد المدعى عليه فرعياً من عين التداعى)**0**

ومازالت متدوله **0**

بالنسبة لارض قبلى قارون تم البيع بمساحة وقدرها (**40352م2**) للسيد / عبدالكريم عبدالتواب سيد مجاهد ـ بموجب المزايدة المحدودة بتاريخ **2021/5/30** وتم اعتماد البيع من مجلس الادارة بجلسة رقم (**131**) بتاريخ **2021/5/31** ـ وقام المشترى بسداد كامل الثمن **0**

بالنسبة لارض دار السلام قامت الشركة بعرض بيع (**3**) قطع بمساحات مختلفة (**700م2** & **1460م2** & **2220م2**) بموجب مزايدة علنية بنظام المظاريف المغلقة يوم الاربعاء الموافق **2021/7/7** ولم يتقدم احد لشراء كراسة الشروط وبالتالى لم يحضر احد للمزايدة ـ وعليه قامت لجنة البيع باقفال المحضر وتم اعتماده من مجلس ادارة الشركة بجلستة رقم (**133**) بتاريخ **2021/8/3** ـ على ان يتم اعادة عرضها فى موعد اخر ولم يتم اى اجراء حتى تاريخه **0**

بالنسبة لارض البستان & احمد بدوى بالنوبارية (مصطفى كامل) تم عمل مزاد بتاريخ **2019/7/7** ولم يتم الوصول الى الاسعار المحددة بمعرفة الشركة وبالتالى لم يتم البيع **0**

4- تضمن الحساب نحو 166 ألف جنيه قيمة مساحة ارض البركة بطريق الاسماعيلية، 96 ألف جنيه قيمة مساحة 40352 م2 بأرض قبلى قارون بالفيوم على الرغم من بيعها للسيد /علاء محمد غنيمى سليم ، السيد / عبد الكريم عبد التواب سيد مجاهد ، واعتماد عملية البيع من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخي 2021/9/5 ،2021/5/31 على الترتيب.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

الرد :ـ

بالنسبة لارض البركة (طريق الاسماعيلية) قامت الشركة بعرضها للبيع بموجب المزايدة بنظام المظاريف المغلقة يوم الاربعاء الموافق **2021/8/25** الساعة الثانية عشر ظهراً بمقر الشركة بدار السلام وتم ارسائها على السيد / علاء محمد غنيمى سليم الناقة ـ وتم اعتماد البيع من مجلس ادارة الشركة بجلستة رقم (**134**) بتاريخ **2021/9/5 0**

- بلغت قيمة الأراضي المستصلحة بغرض البيع في 2022/6/30 نحو 2.156 جنيه قيمة المتبقي دون بيع من مساحة 916 فدان بمشروع تنمية شمال سيناء (سهل الطينة) ونشير الى قيام الشركة ببيع مساحات من تلك الأرض دون استصلاح او استزراع بالمخالفة لقرار تخصيص الأرض الصادر من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لصالح الشركة والمتضمن ان الغرض من تخصيص الأرض هو استصلاحها واستزراعها يتل بما تقدم لم تقم

الشركة بسداد كامل ثمنها ولم تحصل على أي عقد يثبت ملكيتها لتلك الأرض من الهيئة المذكورة مما قد يعرضها للسحب.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة سدا كامل قيمة تلك الأرض والحصول على عقد من هيئة التعمير يثبت ملكيتها والعمل علىاستغلال تلك الأراضي الاستغلالالأمثل بما يتوافق مع قرار تخصيصهاوبمايحققأعلى عائد اقتصادي ممكن للشركة.

الرد :ـ

قامت الشركة بسداد مبلغ **5556466** جنيه (فقط خمسة مليون وخمسمائة وستة وخمسون الف و اربعمائة وستة وستون جنيهاً لاغير) حتى تاريخه لهيئة التعمير وتم مخاطبة الهيئة لتحرير عقد بيع ابتدائى حتى يتسنى للشركة بيع باقى القطع وتم استعجالهم بخطابنا بتاريخ **2021/7/11** 0

- وجود اراضي متعدي عليها بوضع اليد من قبل بعض الاشخاص وذلك وفقا للبيان المقدم لنا من الشركة بيانها كالتالي :

أ- مساحة (32 سهم –22 قيراط- 38 فدان) بالقطعة رقم (37) بمنطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السادة / محمد سعيد جوده وسليمان سعيد جودة منذ عام 2011 وقد افادت الشركة بانه تم عمل عدة محاضر لهم وجميعها تم حفظها بالنيابة وقد اقامت الشركة دعوى طرد للغصب برقم 757 لسنة 2020مدنى كلى بالإسماعيلية ضد المذكورين طرد للغصب عن مساحة 33 فدان تتمثل في قيمة مساحة الأرض التي لم يقم المذكورين بسداد قيمتها وبفارق حوالى 5 أفدنه عن إجمالي قيمة الأرض المتعدي عليها ومازالت الدعوى متداولة امام القضاء.

الرد :ـ

بخصوص الارض المتعدى عليها من السادة / محمد سعيد جوده & سعيد جوده والمتعدى على مساحة (**10**س **20**ط **42** ف) بالقطعة رقم (**37**) بمنطقة سهل الطينة ـ تم رفع الدعوى رقم (**720**) لسنة **2020** مدنى كلى الاسماعيلية ضدها بالطرد والمطالبة بريع (حق انتفاع) والدعوى مؤجلة بجلسة **2021/7/26** للتقرير ومازالت متدولة **0**

ب- مساحة (21 سهم –2 قيراط –21 فدان) بالقطعة رقم (37) بمنطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السيد / احمد غازي حيث تقدم المذكور لشراء القطعة وتم عمل محضر تفاوض في السعر معه موقع من السيد رئيس القطاع التجاري بالشركة فقط دون الحصول علي موافقة مجلس الادارة بالبيع وتم التوصل لسعر 65 الف جنيه للفدان وقام بسداد مبلغ 900 الف جنيه فقط من إجمالي قيمة الارض بالإيصالات ارقام 16168 بتاريخ 2016/1/19 ، رقم 16348 بتاريخ 2016/5/8 ، رقم 16427 بتاريخ 2016/6/20 الا ان الشركة طالبت الشركة المشتري في 2018 بسداد ثمن الارض بواقع 135 الف جنيه للفدان طبقا لقرار لجنة العليا تثمين الاراضي الا ان المشتري رفض السعر المطروح متمسكا بالسعر القديم المتفق عليه سابقاً وقد اقامت الشركة دعوى طرد للغصب برقم 758 لسنة 2020 مدنى كلى بالإسماعيلية ضد المذكور ومازالت الدعوى متداولة امام القضاء.

الرد :-

بالنسبة لمبلغ **900000**ج مسدد من السيد / احمد غازى محمد تحت حساب شراء (**20** فدان) بمنطقة سهل الطينة المذكور متعدى على قطعة الارض ولم يقم بانهاء اجراءات الشراء وتم رفع دعوى قضائية رقم (**758**) لسنة **2020** مدنى كلى الاسماعيلية ضده بالطرد والمطالبة بريع (حق انتفاع) ومازالت متداولة **0**

ج- مساحة 1000 م2 أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعدي ليها بوضع اليد من السيد/ حسن جوده إسماعيل وقد اقامت الشركة دعوى فرعية للدعوى الاصلية 4074 لسنة 2018 مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المذكور وصدر فيها حكم اول درجة لصالح الشركة بطرد المذكور من عين التداعى ومازالت الدوى متداولة امام القضاء.

د- مساحة 1000 م2 أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعدى ليها بوضع اليد من السيد/ متولى جوده إسماعيل وقد اقامت الشركة دعوى طرد برقم 193 لسنة 2021 مدنحوش عيسى ضد المذكور ومازالت الدوى متداولة امام القضاء.

يتعين بيان أسباب ما تقدم خاصة اسباب تقاعس الشركة لأعوام عديدة في مطالبة المذكورين اعلاه بقيمة الارض او اتخاذ الحد الأدنى من الاجراءات التي من شانها الحفاظ على ممتلكات الشركة مع ضرورة حصر كافة التعديات على أراضيوممتلكات الشركة إحكاما للرقابة عليها وحفاظا على ممتلكات الشركة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لرفع تلك التعديات عنهامع متابعة الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن ...الافادة.

الرد :-

بالنسبة لارض طريق عباس العقاد هناك تعدى على هذه المساحة وقدرها **2000** م**2** من السيد / متولى جودة اسماعيل بمساحة (**1000**م**2**) تم رفع الدعوى رقم (**193** لسنة **2021** مدنى حوش عيسى ضده والدعوى مؤجلة بجلسة **2021/6/30** وتم تاجيلها مره اخرى لشهر نوفمبر**2021**) **0**

- ظهر رصيد حساب / عملاء قطاع عام واعمال في 2022/6/30 بنحو 7.994 مليون جنيه قيمة مديونياتمستحقة على الشركات الشقيقة وذات العلاقةيرجع تاريخها منذ أكثر من 10سنوات دون مصادقة أو مطابقة على هذه الأرصدة مع تلك الشركات **<u>وبيانها كالاتي : -</u>**

اسم الشركة	المبلغ المستحق في 2022/6/30 بالجنيه
وادي كوم أمبو	552886
ريجوا	3569739
مساهمة البحيرة	3671614
مختار ابراهيم	199288

ونشير الى قيام الشركة برفع دعوى 506 لسنة 15 ق استئناف للحكم رقم 1439 لسنة 2020 ضد شركة مختار إبراهيم للمطالبة بمستحقات مالية للشركة طرفها عن تنفيذ أعمال طرق اسفلتية برافد بلطيم كفر الشيخ وامتنعت الشركة المذكورة عن صرف مستحقات الشركة بمبلغ 2719928 جنيهرغم وجود محضر اتفاق على هذه المستحقات (بأزيدمن المثبت بدفاتر الشركة بنحو

2.521 مليـــون جنيـــه)مع رد خطـــابي الضـــمان رقـــم 11 لســـنة 2007/2006، رقم 10 لسنة 2007/2006.

يتعين ضرورة إجراء المطابقات والمصادقات الازمة حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل المديونيات ومتابعة الدعوى القضائية المرفوعة في عذا الشأن وإجراء التسويات في ضوء ما يصدر عنها من حكم نهائي والإفادة.

الرد :-

جارى تحليل حسابات العملاء للشركات الشقيقة بالاشتراك مع قطاع المراجعة وجارى ارسال المصادقات ومازالت الدعوى التى رفعتها الشركة ضد شركة مختار ابراهيم منظورة أمام القضاء **0**

- ظهـــر رصـــيد حـــ/ عمـــلاء وأوراق قـــبض فـــي 2022/6/30بنحـــو 125.879مليون جنيه ولنا بشأنه ما يلي :-

1- استمرار عدم قيام الشركة بإرسال مصادقات لأصحاب الارصدة المدينة والدائنة (عملاء – أرصدة مدينة – موردين ومقاولين –دائنون وأرصدة دائنة-.....)في 2022/6/30 كما لم تقم الشركة بإجراء أي مطابقات خلال العام المالي2022/2021 (باستثناء الشركة القابضة) الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الارصدة في تاريخ الميزانية.

يتعين ضرورة إرسال المصادقات لكافة الارصدة المدينة والدائنة فى نهاية كل سنة مالية وكذا اجراء المطابقات اللازمة حتى يمكن التحقق من صحة تلك الارصدة فى **2022/6/30**.

الرد :-

جارى تحليل حسابات العملاء للشركات الشقيقة بالاشتراك مع قطاع المراجعة وجارى ارسال المصادقات والموردين والمقاولين **0**

2- تضـمن الحسـاب نحـو 29.489 مليـون جنيـه أرصـدة متوقفـة يرجـع تـاريخ بعضـها لأكثـر مـن 20 عـام منهـا نحـو 13.151 مليـون جنيـه طـرف الهيئـة العامـة لمشـروعات التعميـر قيمـة أعمـال ومستخلصـات منـذ أكثـر مـن 20 عـام دون ان تقـوم الشـركة بـإجراء ايـة مطابقـات بشـأنها مـع الهيئـة المـذكورة الامـر الـذي لـم نتمكن معه من التحقق من صحة هذا الرصيد في تاريخ الميزانية.

يتعـين بحـث ودراسـة موقـف تلـك الأرصـدة مـع اجـراء المطابقـات اللازمـة واجـراء التسـويات اللازمـة فـي ضـوء ذلـك مـع اتخـاذ كافـة الـإجراءات اللازمـة لتحصـيل تلـك المبـالغ حفاظـا علـى حقـوق وامـوال الشـركة ...والافادة.

الرد :-

جارى تحليل الارصدة لحين مطابقتها مع الهيئة **0**

3- وجود عمليات مسندة للشركة بنحو 329.155 مليون جنيه تم سحب العمل فيها من جهات الإسناد المتعاقدة مع الشركة نتيجة تأخر الشركة في تنفيذ تلك الأعمال مما أدى إلى التحفظ على مستحقات

الشركة ن تلك العمليات وتنفيذ هذه العمليات على حساب الشركة وفرض غرامات التأخير عليها بلغ ما امكن حصره منها بنحو 157.134 مليون جنيه وبيانها كالتالي:-

أ- تم سحب بعض عمليات الإسكان المسندة للشركة من قبل الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بطريقة الممارسة المحدودة بلغ إجمالي قيمتها نحو124.303 مليون جنيه والمتمثلة في نحو 78.005 مليون جنيه قيمة العقد رقم 5308/م.م/2/10 بتاريخ 2016/9/1 لتنفيذ عدد (10) عمارات سكنية بغرب الشروق على أن تكون مدة تنفيذ العقد 12 شهر من تاريخ استلام الموقع والذي تم بتاريخ 2016/9/7،نحو 23.734 مليون جنيه قيمة العقد رقم 15234/أ/ م.م/4/5 بتاريخ 2016/1/10 لتنفيذ عدد (5) عمارات سكنية نموذج (أ) بالتجمع الخامس على أن تكون مدة التنفيذ العقد 12 شهر من تاريخ استلام الموقع والذي تم بتاريخ 2016/1/5 ، نحو 22.564 مليون جنيه قيمة العقد رقم 15234/ب/ م.م/3/5 بتاريخ 2016/1/6 لتنفيذ عدد (5) عمارات سكنية نموذج (ب) بالتجمع الخامس البالغ قيمتها نحو 22.564 مليون جنيه على ان تكون مدة تنفيذ العقد 12 شهر من تاريخ استلام الموقع والذي تم بتاريخ 2016/1/5وقد قامت الشركة بإسناد تنفيذ تلك العمليات لعدد (8) مقاولي باطن (الايمان للمقاولات العمومية ، سكيلز هاوس للمقاولات العمومية ، وليد على محمد عبده ، مكتب آل غنيمى للمقاولات ، الندى للمقاولات العامة ، سينا ايجيبت للمقاولات العامة ، الباسل للمقاولات ، علاء الدين للمقاولات) بموجب عقود بالأمر المباشر**<u>وقد تبين ما يلى :-</u>**

1- تم الحصول على الأعمال من الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بموجب تكليفات بالبدء في التنفيذ وفي حالة الجدية يتم توقيع العقود ، تم إسناد أعمال التنفيذ لمقاولي الباطن بأوامر إسناد مؤقتة بالأمر المباشر بدون تحديد الكميات الكلية المطلوب تنفيذها او دراسة القدرات الفنية والمالية لهؤلاء المقاولين ومدى مقدرتهم على تنفيذ الاعمال في المواعيد المحددة من عدمه ، بعد عمل العقود النهائية مع جهة الإسناد تم عمل مقايسات مبدئية لمقاولي الباطن رفض على اثرها بعض المقاولين (سكيلز هاوس ، آل غنيمى للمقاولات) التوقيع على تلك المقايسات وانسحبوا من موقع العمل بعد قيامهم بتنفيذ جزء من تلك الاعمال .

2- نظراً لتأخر مقاولي الباطن المسند اليهم تنفيذ تلك الاعمال من قبل الشركة في تنفيذ الأعمال المبينة بعاليه اضطرت الشركة على التوقيع على إقرار مع جهة الإسناد لعمليتي التجمع والشروق بإنهاء الأعمال وإلا سيتم تكليف مقاولين بمعرفة جهة الإسناد لاستكمال الأعمال خصماً على حساب الشركة وبأسعار السوق ودون الإلتفات إلي أي معارضة من الشركة ونظراً لاستمرار التأخر في التنفيذ في المواعيد المقررة قامت جهة الإسناد (الهيئة الهندسية للقوات المسلحة) بسحب الأعمال المسندة للشركة بتاريخ 2018/3/31 كما قامت جهة الإسناد بتاريخى 2018/11/25 ، 2019/2/18 بإسناد استكمال الأعمال غير المنفذة لبعض المقاولين (شركة علاء الدين للمقاولات ، مكه للمقاولات) بمعرفتها مع قيام الشركة بكتابة توكيل للمقاول للصرف من جهة الإسناد وذلك حتى يتسنى ابراء ذمه الشركة من القضيتين المرفوعتين من قبل جهة الاسناد رقمي333 لسنة 2017، 16 لسنة 2018.

3- بلغت إجمالي فروق الأسعار التي تحملتها الشركة نتيجة لسحب تلك الاعمال نحو 29.936 مليون جنيه منها نحو 23.235 مليون جنيه مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة والباقي نحو 6.701 مليون جنيه غير مثبت بدفاتر وسجلات الشركة ونشير الى ان الشركة قامت بتحميل تلك كامل فروق الأسعار والبالغة نحو 29.936 مليون جنيه على مقاولي الباطن المتقاعسين عن تنفيذ تلك الاعمال مقابل تخفيض مصروفاتها بها الامر الذي يشير الى قيام الشركة بتخفيض مصروفاتها بالزيادة.

4- تضمن حساب العملاء نحو 28.790 مليون جنيه قيمة المستحق للشركة عن تلك العمليات (غرب الشروق – التجمع) طرف العميل / وزارة الدفاع– الهيئة الهندسية- على غير حقيقته حيث انه لا يوجد اية مستحقات للشركة طرف الهيئة الهندسية عن تلك العمليات بل على العكس قامت الهيئة بتحميل الشركة بكافة فروق الأسعار الناتجة عن تقاعسها في تنفيذ تلك العمليات في مواعيدها المحددة.

5- ظهر حساب مقاولي الباطن (الايمان للمقاولات ، آل غنيمى للمقاولات ، سكيلز هاوس ، وليدعلى محمد عبده ، الباسل للمقاولات، علاء الدين وشركاه ، الندى للمقاولات ، سينا ايجيبت للمقاولات) عن تلك العمليات مدينا بنحو 962 ألف جنيه ، 3.011 مليون جنيه ، 1.017 مليون جنيه ، 9.229 مليون جنيه ،6.822 مليون جنيه ، 52 ألف جنيه على الترتيب يتمثل في قيمة المبالغ المستحقة للشركة طرفهم (فروق الأسعار) نتيجة تقاعسهم في تنفيذ تلك العمليات (غرب الشروق – التجمع) ولم يتضمن بيان القضايا المسلم لنا وجود ايه إجراءات قانونية متخذة من قبل الشركة منذ تاريخ تقاعس هؤلاء المقاولين عن تنفيذ العمليات المسندة لهم او اية إجراءات لتحصيل المديونيات المستحقة لها طرف هؤلاء المقاولين.

6- قامت الشركة بتحميل مقاول الباطن / شركة الايمان للمقاولات العمومية خلال العام محل الفحص بما أمكن حصره بنحو 708 ألف جنيه مقابل تخفيض حساب المصروفات خلال العام محل الفحص بقيمة استقطاعات جهة الاسناد عن المستخلص (3) ختامي (سحب عمل) لتنفيذ عمارات 6 ،7 ،8 نموذج (أ) بالتجمع دون ان تقوم الشركة بإثبات مستخلص جهة الاسناد عن تلك الاعمال بدفاترها وسجلاتها الامر الذي يشير الى تخفيض المصروفات على غير حقيقتها.

7- قامت الشركة بخصمما امكن حصره بنحو 3.737 مليون جنيهخلال العام محل الفحص قيمة الخامات المنصرفة من جهة الاسناد لمقاولي الباطن عن الاعمال المنفذة منهم وذلك من المستحق لهؤلاء المقاولين واثباتها بحساب العملاء – امانات (دائن) دون ان تقوم الشركة بإثبات مستخلص جهة الاسناد عن تلك الاعمال بدفاترها وسجلاتها الامر الذى يشير الى تخفيض ظهور حساب العملاء امانات على غير حقيقته يتصل بما تقدم ظهر رصيد حساب العملاء (امانات) عن تلك العمليات (غرب الشروق والتجمع) دائنا بنحو 16.221 مليون جنيه ولم يتبين لنا أسباب عندم قيام الشركة بتسوية رصيد هذا الحساب خاصة في ضوء الانتهاء من تنفيذ تلك العمليات وورد الختاميات من جهة الاسناد وإعداد الختاميات لمقاولي الباطن.

8- بتاريخ 2017/3/29 وافق مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم 58 على تخفيض النسبة الصافية التي تحصل عليها الشركة من إجمالي قيمة الاعمال لكل مستخلص قبل أي خصومات من 5 % الى 2 % دعما لمقاولى الباطن بهدف زيادة معدل انجاز العمليات المنفذة حتى لا تتعرض الشركة الى سحب الاعمال منها من قبل جهة الاسناد والتنفيذ خصما على حسابها مما يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة ونشير الى قيام الشركة باعتماد ذلك التخفيض لمقاولي الباطن وتسوية كافة الاعمال التامة الواردة بمستخلصات مقاولي الباطن بعد خصم نسبة 2% فقط اعتبارا من هذا التاريخ واخرها المستخلص رقم (3) ختامي -سحب عمل- للمقاول/ شركة الايمان للمقاولات العمومية والذى تم تسويته بتاريخ 2021/10/17 بعد سحب العمل من قبل المقاول بأكثر من 4 سنوات (سحب العمل من المقاول تم بتاريخ 2017/10/16) الامر الذى يشير الى انتفاء السبب الذى وافق مجلس الإدارة من أجله على منح التخفيض لهؤلاء المقاولين خاصة في ظل تقاعسهم عن تنفيذ الاعمال المسندة لهم في مواعيدها المحددة وتحميل الشركة لأعباء مالية جسيمة تتمثل في فروق الأسعار المفروضة من قبل جهة الاسناد.

9- وجود أعمال بنحو 13.501 جنيه بالعمارتين 166، 167 ضمن مشروع انشاء (10) عمارات بمنطقة غرب الشروق لم تقم الشركة بتنفيذها منذ تاريخ استلام الموقع في 2016/9/7 وحتى تاريخه (2022/10) كما لم تقم بإسناد تنفيذها الى أي من مقاولي الباطن الامر الذي ترتب عليه تحميل الشركة خسائر واعباء مالية جسيمة لنحو 2.552 مليون جنيه تتمثل في فروق الأسعار المفروضة من قبل جهة الاسناد على الشركة ولم يتبين لنا أسباب ذلك الامر ونشير الى ان الموضوع قيد التحقيق من قبل هيئة النيابة الإدارية ولم توافينا الشركة بموقف تلك التحقيقات.

يتعين:-

1- إجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن المخالفات التي تمثل إضرار بالمال العام خاصة الاعمال التي لم تقم الشركة بتنفيذها او اسناد تنفيذها لمقاولي باطن مما حمل الشركة أعباء مالية جسيمة ...والإفادة.

2- موافاتنا بأسباب الدخول في تلك العمليات دون وجود الدراسة الكافية لإمكانية تنفيذها من عدمه.

3- بحث ودراسة أسباب عدم قيام الشركة بتحميل مصروفاتها بكامل فروق الأسعار التي تحملتها من جهة الاسناد مع إجراء التسوية اللازمة في ضوء ذلك.

4- بحث ودراسة موقف المديونيات المثبتة بحساب العملاء طرف جهة الاسناد خاصة في ظل عدم قيام جهة الاسناد بسداد أي مستحقات للشركة منذ أكثر من **3** سنوات وكذا بحث ودراسة موقف التأمينات المخصومة من الشركة على ذمة تلك العمليات خاصة في ظل انتهاء الغرض منها.

5- اثبات قيمة المستخلص الختامي الوارد من جهة الاسناد بدفاتر وسجلات الشركة حتى تظهر الحسابات ذات الصلة على حقيقتها.

6- محاسبة كافة مقاولين الباطن المتقاعسين عن تنفيذ تلك العمليات بعد خصم نسبة **5**% من إجمالي الاعمال التامة المعتمدة من جهة الاسناد وليس **2**% لانتفاء الغرض من التخفيض.

الرد :-

نفيد سيادتكم بانه جارى عمل تحليل عمليات الاسكان بالكامل بالاشتراك مع قطاع المراجعة مع ما تم تنفيذه بمعرفة مقاولى الباطن **0**وتم تحميل فروق الاسعار طبقاً لوارد من القطاعات الفنية والمعد بمعرفتها وتم تحميل المقاولين بتلك الفروق وتم عمل القيود اللازمة فى حينه وتم موافاة الشئون القانونية بما يلزم لرفع دعاوى قضائية ضد مقاولى الباطن المسند لهم العملية **0**

لم يرد لنا ما يفيد من مجلس ادارة الشركة قرار بالغاء قرار التخفيض **0**

ب- تم سحب عملية تكريك منطقة جنوب شرق بغاز مثلث الديبة ضمن المرحلة الثانية من الحل العاجل لتنمية بحيرة المنزلة العملية المسندة للشركة بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة لحماية الشواطئ) التابعة لوزارة المواد المائية والريوالبالغ إجمالي قيمتها نحو 104.750 مليون جنيه (2.350 مليون م3*45 جنيه/متر) وقد قامت الشركة بإسناد تنفيذ تلك العملية لمقاولى الباطن شركة/ الجابرى للمقاولات (أشرف الجابرى) ، المقاول/مصطفى عبد الحميد محمود مرعى ، المقاول / محمد عبد الحميد محمود مرعى نتيجة لتقاعس مقاولى الباطن في تنفيذ العملية **<u>وقد تبين بشأنها :-</u>**

1- تقاعس مقاولى الباطن في تنفيذ الاعمال المسندة لهم في المواعيد المحددة حيث تبين ان الموعد المحدد الانتهاء العملية 2017/2/19 وقد بلغت إجمالي كمية الاعمال المنفذة منذ تاريخ بدء العمل في 2015/2/25 حتى تاريخ أخر مستخلص رقم (7) ختامي (سحب عمل)في 2017 نحو 456419م3 بنسبة 19.42 % فقط من إجمالي كمية العملية البالغة نحو 2.350 مليون م3 وعليه أخطرت جهة الاسناد الشركة بموجب خطابها رقم 356 بتاريخ 2017/10/16 بالسحب الجزئي لعملية تكريك المنطقة جنوب شرق بوغاز مثلث الديبة من الشركة بطول 3.8 كيلو إلي النهاية وتقوم جهة الإسناد بالتنفيذ على حساب الشركة مع مصادرة التأمين النهائي والحصول على جميع مستحقات الهيئة من غرامات وما تكبدته من مصاريف وخسائر زيادة عن قيمة العقد .

2- قامت جهة الاسناد -الهيئة المصرية لحماية الشواطئ- بإخطار الشركة بمحضرى حجز إداري (حجز ما للمدين لدى الغير)المؤرخين 2018/3/7 ،2018/4/19 بمبلغي45.401 مليون جنيه ، 34.391 مليون جنيه قيمة فروق أسعار ، غرامات تأخير ، فوائد بنكية ، مصاريف إدارية نتيجة سحب العمل من الشركة للعمليات بعاليه لتصبح إجمالي المديونية المستحقة على الشركة لصالح جهة الاسناد نحو 79.792 مليون جنيه قامت الشركة بتكوين مخصص لمواجهة تلك المديونيات خلال العام المالي 2017/2016 بمبلغ 20 مليون جنيه بنسبة 25% فقط من إجمالي المديونية المستحقة عليها والبالغة 79.792 مليون جنيه ، دون اثبات كامل قيمة تلك المديونية بدفاترها وسجلاتها.

ونشير الى انه قد تم تحويل الموضوع للنيابة الإدارية بموجب قرار الجمعية العامة بتاريخ 2018/4/21 ولم نوافى حتى تاريخ الفحص (2022/10) بما انتهت إليه تحقيقات النيابة الإدارية في هذا الشأن.

3- بلغت إجمالي المديونيات المستحقة للشركة (فروق الأسعار،غرامات التأخير، فوائد بنكية ، المصاريف الإدارية) طرف مقاولى الباطن نتيجة تقاعسهم في تنفيذ تلك العمليات من واقع دفاتر وسجلات الشركة في 2022/6/30(مثبتة ضمن حساب جارى مقاولين مدين) نحو 82.606 مليون جنيه تتمثل في نحو 34.043 مليون جنيه طرف المقاول / اشرف الجابرى ، نحو 38.452 مليون جنيه طرف المقاول / مصطفي مرعى، نحو 10.111 مليون جنيه طرف المقاول / محمد مرعى في حين بلغت إجمالي المديونات المستحقة للشركة طرف هؤلاء المقاولين من واقع البيان المقدم الينا من الشركة نحو 79.792 مليون جنيه تتمثل في نحو 37.756 مليون جنيه مديونية مستحقة طرف المقاول / اشرف الجابرى ، نحو 32.342 مليون جنيه مديونية مستحقة طرف المقاول / مصطفى مرعى ، 9.694 مليون جنيه مديونية مستحقة طرف المقاول / محمد مرعى بفرق 2.814 مليون جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ولم يتبين لنا أسباب هذا الاختلاف وما اذا كان رصيد المديونيات المستحقة طرف هؤلاء المقاولين ظهر بعد خصم المبالغ المستحقة لهم عن الاعمال المنفذة من قبلهم من عدمه لعدم قيام الشركة بموافاتنا بحساب تحليلي للمقاولين المذكورين.

4- قامت الشركة برفع الدعوى رقم 195 لسنة 2018 تجارى القاهرة الجديدة ضد كلا من المقاول اشرف الجابرى ، مصطفى مرعى للمطالبة بنحو 26.080 مليون جنيه قيمة مستحقات للشركة طرف المقاولين المذكورين نتيجة لقيام جهة الاسناد بسحب الاعمال من الشركة وفرض المبلغ المذكور (26.080 مليون جنيه) كتنفيذ على حسابها وقد تبين ان قيمة المطالبة الواردة في الدعوى أقل من المثبت بدفاتر وسجلات الشركة كمديونية طرف هؤلاء المقاولين بنحو 56.526 مليون جنيه دون ان يتبين لنا أسباب هذا الاختلاف.

يتعين

1- تحقيق الامر بشأن عدم قيام الشركة بتقييم الجدارة الفنية والمالية لمقاولي الباطن قبل إسناد العمليات لهم مما ترتب عليه تحمل الشركة أعباء مالية جسيمة نتيجة تقاعسهم عن تنفيذ تلك العمليات مع موافاتنا بما انتهت إليه تلك تحقيقات هيئة النيابة الإدارية في هذا الشأن وتدعيم المخصص بالقدر اللازم.

2- موافاتنا بحساب تحليلي لمقاولي تلك العمليات وبحث ودراسة المديونيات المثبتة في دفاتر الشركة والمديونيات من واقع محاضر الحجز الإداري التي تم إخطار الشركة بها من قبل جهة الاسناد.

3- بيان أسباب اختلاف قيمة المطالبة في الدعوى المرفوعة من قبل الشركة ضد المقاولين المذكورين عن المديونيات المثبتة طرفهم في دفاتر وسجلات

الشركة مع متابعة الدعوى المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من حكم نهائي واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تكفل ضمان وحفظ حقوق الشركة.

الرد :ـ

مرفق صورة مذكرة ببيان المديونات المستحقه على مقاولى الباطن المسند لهم العملية من واقع قيود التسوية بعد ورود محاضر الحجز الموقعة على الشركة للسيد المهندس / رئيس مجلس الادارة ـ والموصى عليه للمستشار القانونى للاخذ فى الاعتبار فى القضايا المرفوعة من الشركة ضد مقاولى الباطن ومازالت القضايا متدوالة امام السيد الخبير وبيان المديونية كالاتى :ـ

ـ المقاول / الجابرى للتجارة والمقاولات العامة (اشرف فهمى الجابرى) **34043201.382** جنيه **0**

ـ المقاول / مصطفى عبدالحميد محمود مصطفى مرعى **38471883.272** جنيه **0**

ـ المقاول / محمد عبدالحميد محمود مصطفى مرعى **10111631.616** جنيه **0**

\اجمالى المديونية **82626716.27** جنيه **0**

وقد قام المقاول اشرف الجابرى ـ برفع الدعوى رقم **62** لسنة **2017** والدعوى **85** لسنة **2018** ضد الشركة يطالب فيها بندب خبير لحساب مستحقاته لدى الشركة واثراء بلا سبب ضد الشركة وعليه تم توجيه دعوى فرعية ضد المقاول المذكور وتم الحكم برفض الدعوتين الاصليتين المرفوعة من المقاول وقبول الدعوى الفرعية والحكم بالزام المقاول بمبلغ **270359** جنيه وتم اقامة الدعوى رقم **195** لسنة **2018** تجارى القاهرة الجديدة ضد المقاولين عاليه وبجلسة **2019/6/26** تم الحكم فيها بالوقف التعليقى لحين الفصل فى دعاوى المقاول وجارى التعجيل من الوقف لحين الانتهاء من المدة القانونية للطعن على الحكم بالاستئناف **0**

ج- تم سحب العمليات المسندة للشركة بمنطقة توشكى من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان التابعة لوزارة الموارد المائية) والبالغ إجمالي قيمتها نحو 60.395 مليون جنيه والمتمثلة في عملية إنشاء وصلة الهروب لمفيض ك 72.700 على دليل فرعي (1، 2) ومفيض ك 800 و ك 1.400 على فرع (2) البالغ إجمالي قيمتها نحو 15.480 مليون جنيه ، عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى من كيلو 6 الى كيلو 8 والبالغ إجمالي قيمتها 19.690 مليون جنيه ، عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى من الكيلو 3.265 الى الكيلو 6 والبالغ اجمالى قيمتها نحو 25.225 مليون جنيه على ان يتم الانتهاء من تنفيذ الاعمال في موعد حده الأقصى 20016/3/12 ، 2011/9/29 ، 2015/2/28 على الترتيب وقد قامت الشركة بإسناد تنفيذ تلك العمليات لمقاولى الباطن /صبرى سدراك يوسف ، صابر سدراك يوسف بموجب العقود 2014-2013/6 ، 2010/2009/16 ، 2010/2009/19 ، 2010/2009/18، 2014-2013/7 **<u>وقد تبين بشأنها ما يلى :-</u>**

1- تقاعس مقاولى الباطن عن تنفيذ العمليات المذكورة في المواعيد المحددة ونتيجة التأخر في التنفيذ لمدة تزيد عن عشر سنوات قامت جهة الإسناد الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان التابعة لوزارة الموارد المائية للري بسحب الاعمال المتأخرة في تنفيذها من الشركة وذلك بموجب الخطاب الوارد من جهة الأسناد برقم 834 بتاريخ 2016/12/17

بسحب الاعمال المتأخرة في تنفيذها والخاصة بعملية انشاء وصلة الهروب من الشركة والبالغة 4.204 مليون جنيه وإعادة تنفيذها على حساب الشركة ، بموجب قرار الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان رقم (36) لسنة 16 الصادر بتاريخ 2016/2/15 بسحب العمل من الشركة العامة لإستصلاح الأراضي ومقاول عملية تعميق وتوسيع خور توشكى من كيلو 6 إلي كيلو8، بموجب قرار الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان رقم(153) لسنة 2016 الصادر بتاريخ 2016/8/7 بسحب العمل من الشركة العامة لإستصلاح الأراضي مقاول عملية تعميق وتوسيع قناة مفيض توشكى من 3.265 إلي كيلو 6 ونشير الى ان الموضوع محل تحقيق من قبل هيئة النيابة الإدارية ولم توافينا الشركة بما انتهت إليه تلك التحقيقات حتى تاريخه (2022/10) .

2- بناء على ما تقدم قامت الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان بناءً على كتابها بتاريخ 2017/7/3 بإخطار الشركة بمحضر حجز إداري (حجز ما للمدين لدى الغير) بمبلغ 40.402 مليون جنيه قيمة فروق أسعار وغرامات وإستقطاعات تكاليف إعلان ومصاريف إدارية نتيجة سحب العمل من الشركة للعمليات بعاليهوقد صدر حكم من محكمة القاهرة للأمور المستعجلةبتاريخ 2019/5/27في الدعوى رقم865 ق لسنة 2017 الاعتداد بأمر الحجز وقامت الشركة بتكوين مخصص بكامل قيمة تلك المديونية بالإضافة الى تكوين مخصص بنحو 2.772 مليون جنيه لمواجهة مديونيات أخرى مستحقة على الشركة (فرق تكلفة المسافة من الكيلو 23 حتى الكيلو 24.17 فرع 2 توشكى).
ونشير الى قيام وزير الموارد المائية برفع الدعوى رقم 1218 لسنة 8 ق – قضاء إدارى اسوان-ضد الشركة لتنفيذ امر الحجز التي قامت به جهة الاسناد كما قامت الشركة رفع دعوى ضد قراري وزير الموارد المائية والري وأخرين رقمي (36) ، (153) بسحب العمل من العمليتين المشار إليهما ومازالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء.

3- قامت الشركة بتحميل مقاولي الباطن (صبرى سدراك ، صابر سدراك) بنحو 45.260 مليون جنيه بواقع نحو 26.139 مليون جنيه مديونية مستحقة طرف المقاول/ صبرى سدراك ، نحو 19.121 مليون جنيه مديونية مستحقة طرف المقاول /صابر سدراك بكامل قيمة ما تحملته من فروق أسعار وغرامات تأخير و مصاريف إدارية و خلافه وقد قامت الشركة بالدعاوى ارقام 870 لسنة 2017 ، 869 لسنة 2017 ضد المقاولين المذكورين للمطالبة بالمديونيات المستحقة طرفهم ومازالت متداولة امام القضاء.

يتعين

1- موافاتنا بما انتهت إليه تحقيقات هيئة النيابة الإدارية في هذا الشأن.

2- متابعة تلك الدعاوي المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية ...والافادة.

3- اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة ..والافادة.

الرد :-

مرفق صورة مذكرة ببيان المديونيات المستحقه على مقاةلى الباطن تم موافاة الشئون القانونية بكل ما يلزم من مستندات لتقديمها فى الدعوى المرفوعه من الشركة ضد مقاولى الباطن المسند لهم العملية من واقع قيود التسوية بعد ورود محاضر الحجز الموقعة على الشركة للسيد المهندس / رئيس مجلس الادارة ـ والموصى عليه للمستشار القانونى للاجراء ومازالت القضايا متدوالة امام السيد الخبير وبيان المديونية كالاتى :ـ

ـ المقاول / صبرى سدراك يوسف **26138990.19** جنيه **0**

ـ المقاول / صابر سدراك يوسف **19121355.265** جنيه **0**

بالنسبة لتحقيقات النيابة الادارية بشان عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى نحيط سيادتكم ان التحقيقات مازالت جارية حتى تاريخه وسوف نوافى سيادتكم بالنتائج التحقيقات فور اخطار النيابة الادارية **0**

د- تم سحب عملية تنسيق الحي العاشر بمنطقة ابنى بيتك بمدينة العاشر من رمضان من الشركة والمسندة لأمر اسناد رقم 5 بتاريخ 2011/1/10 من جهاز مدينة العاشر من رمضان والبالغ إجمالي قيمتها نحو 23.632 مليون جنيه على ان يتم الانتهاء من تنفيذها بتاريخ 2017/4/9 وقد قامت الشركة بإسناد تنفيذ تلك العملية لمقاول الباطن / المجموعة المصرية الدولية للهندسة والمقاولات **وقد تبين بشأنها: ـ**

1- تقاعس مقاول الباطن عن تنفيذ الاعمال المسندة إليه من قبل الشركة حيث توقف عن التنفيذ منذ يناير 2013 وقد بلغ ما قام بتنفيذه منذ تاريخ بدء العمل حتى مستخلص رقم 17 (سحب عمل) بتاريخ 2020/8/27 (تاريخ سحب العمل من مقاول الباطن) نحو 9.152 مليون جنيه بنسبة 43.52% من إجمالي قيمة الاعمال المسندة إليه (بعد خصم نسبة الشركة) والبالغة نحو 21.032 مليون جنيه وعلى الرغم من وجود مذكرة من المدير المالي للشركة بتاريخ 2014/5/28 بسحب العمل من المقاول نظرا للبطء الشديد في تنفيذ العملية من قبله واسناد العملية لمقاول اخر الا ان الشركة لم تقم بالسحب الفعلي للعمل منه الا بتاريخ 2020/8/27 وهو تاريخ سحب العمل من جهة الاسناد.

2- بتاريخ 2020/6/28 تم مخاطبة الشركة من قبل جهاز مدينة العاشر من رمضان بتفعيل قرار سحب الاعمال الذى تم بتاريخ 2019/5/5 نتيجة لعدم قيام الشركة باستئناف الاعمال وعليه قامت الشركة بالتعهد لجهاز المدينة بإنهاء الاعمال خلال الفترة من 2021/3/15 حتى 2021/7/15 وقد قامت الشركة بتوقيع عقود مع مقاولين آخرين (بيراميدز للمقاولات والتوريدات ، هاباستايل للمقاولات) بنحو 12.831 مليون جنيه لاستكمال تنفيذ العملية بلغ المنفذ منها حتى تاريخه نحو 10.559 مليون جنيه تم تحميل المقاول / المجموعة المصرية الدولية بنحو 6.874 مليون جنيه قيمة فروق الأسعار التي تحملتها الشركة ، الباقي نحو 3.685 مليون جنيه قيمة الاعمال الاساسية تم تحميلها على مصروفات الشركة.

3- بتاريخ 2021/8/25 تم مصادرة خطاب الضمان النهائي المقدم عن العملية والبالغ قمته 1.182 مليون جنيه وذلك من قبل جهة الاسناد / جهاز مدينة العاشر من رمضان.

4- بلغ إجمالي ما تحملته الشركة من خسارة عن تلك العملية نحو 7.004 مليون جنيه منها نحو 6.874 مليون جنيه تم تحميلها للمقاول المتقاعس عن تنفيذ العملية / المجموعة المصرية الدولية للمقاولات، 130 ألف جنيه فرق قيمة خطاب الضمان الذي قام جهازمدينة العاشر من رمضان بمصادرته والبالغ نحو 1.182 مليون جنيه وقيمة خطاب الضمان المقدم من المقاول / المجموعة المصرية الدولية للمقاولات والذي تم مصادرته من قبل الشركة والبالغ نحو 1.052 مليون جنيه.

5- تبين قيام الشركة بالتنفيذ الذاتي للأعمال المتبقية على الرغم من انه لم يتبين لنا وجود إفادة من قبل جهة الاسناد بالعدول او ارجاء قرار سحب العملية.

يتعين تحقيق الامر بشأن ما تقدم مع ضرورة التفاوض مع جهاز مدينة العاشر من رمضان بإرجاء قرار سحب العمل والعمل على سرعة استكمال الاعمال واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة تجاه مقاول الباطن / المجموعة المصرية الدولية لتحصيل مستحقات الشركة طرفه.

الرد :-

جارى عمل ختامى للعملية واتخاذ الاجراءات القانونية ضد المقاول / المجموعة المصرية الدولية للهندسة والمقاولات وتحميله بكافة المصروفات **0**

ه- تم سحب باقى أعمال عمليتي إنشاء محطة طلمبات بنى صالح ، محطة طلمبات دير السنقورية بتاريخ 2018/1/16 والبالغ إجمالي قيمتهما نحو 5.863 مليون جنيه ، 10.212 مليون جنيه على الترتيب نتيجة تقاعس الشركة عن تنفيذهما في المواعيد المحددة لهما 20016/6/30 ، 2007/2/23 بمدة تأخير تزيد عن 14 عام حيث بلغ نسبة المنفذ منهما 86% ،91% على التوالي ترتب عليه قيام جهة الاسناد بعمل محضر جرد وحصر للأعمالبتاريخي 2020/7/27 ،2020/8/25 لحصر الاعمال التي لم يتم تنفيذها لإعادة طرحها على حساب الشركة والتحفظ على أي معدات مملوكة للشركة بالموقع وكذا التحفظ على جميع مستحقات الشركة عن هذه الاعمال او أي أعمال أخرى طرف المصلحة.

يتعين تحقيق الامر بشأن ما تقدم خاصة في ظل تقدم نسبة تنفيذ العمليتين وتأخر الشركة مدة كبيرة جدا لاستكمال باقى الاعمال بهما م متابعة نتائج سحب العملتين المذكورتين واتخاذ كافة الإجراءات القانونية نحو الرجوع على مقاولى الباطن بكافة المبالغ التي ستتكبدها الشركة نتيجة لسحب العمل.

4- ظهر رصيد العميل/ وزارة الدفاع (الهيئة الهندسية للقوات المسلحة) مدينا بنحو 32.314 مليون جنيه منه نحو 3.293 مليون جنيه قيمة المستحقللشركة طرف جهة الاسناد عن عملية تنفيذ عدد (8) عمارات بمنطقة العاشر من رمضان والبالغ اجمالى قيمتها نحو 38.5340 مليون جنيه والتي قامت الشركة بإسنادها لعدد (4) مقاولى باطن (البرج الدولية للمقاولات ، المدينة المنورة للمقاولات ، القاهرة للمقاولات ، وليد على محمد عبده) ونشير الى العملية متوقفة منذ أكثر من 3 سنوات نتيجة تقاعس مقاولى البطان

المذكورين عن تنفيذ الاعمال المسندة لهم في مواعيدها المقررة حيث بلغت إجمالي قيمة الاعمال المنفذة من قبلهم حتى مستخلص 4 ،5 جارى أعمال نحو 2.707 مليون جنيه بنسبة 59% من إجمالي قيمة الاعمال المتعاقدة معهم من قبل الشركة على تنفيذها والبالغة نحو 4.577 مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من تنفيذ تلك العملية او إعداد مستخلص ختامى لها للوقوف على المديونية النهائية المستحقة على مقاولى الباطن.

يتصل بما تقدم ظهر رصيد حساب مقاولى الباطن البرج الدولية ، المدينة المنورة ، القاهرة للمقاولات ، وليد على محمد عبده في دفاتر وسجلات الشركة عن تلك العملية مدينا بنحو 205 ألف جنيه ، 980 ألف جنيه ، 1.265 مليون جنيه ، 963 ألف جنيه على الترتيب وعلى الرغم من ذلك قام هؤلاء المقاولين (القاهرة للمقاولات ، المدينة المنورة ، وليد على محمد عبده) برفع الدعاوى ارقام 241 لسنة 2017 ، 1249 لسنة 138 ق استئناف عالى جنوب القاهرة ، 1418 لسنة 2022 ضد الشركة للمطالبة بمستحقات مزعومة من قبهم عن تلك العملية ومازالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء (صدر في بعضها حكم أول درجة فقط).

ونشير الى وجود مديونية على الشركة لصالح جهة الاسناد / وزارة الدفاع بنحو 4.224 مليون جنيه وفقا للبيان المقدم لنا من الشركة الامر الذي يشير الى ظهور رصيد العميل عن تلك العملية على غير حقيقته.

يتعين بحث ودراسة موقف تلك العملية والعمل على سرعة الانتهاء من تنفيذها تجنبا لتعرض الشركة لفروق أسعار وغرامات تأخير من قبل العميل المذكورة كما حدث في عمليات الإسكان السابقة المسندة الى الشركة وبحث أسباب اختلاف رصيد العميل عن تلك العملية الوارد في دفاتر وسجلات الشركة عن رصيده الوارد بالبيان المقدم لنا من الشركة مع متابعة موقف الدعاوى المتداولة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من احكام قضائية نهائية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة ..والافادة.

الرد :ـ

لم يتم موافاتنا بالمستخلصات الختامية لمقاولى الباطن لعدم تحرير مستخلص ختامى مع جهة الاسناد للوقوف على موقف المقاولين النهائى للاتخاذ كافة الاجراءات اللازمة التى تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة

5- وجود علميات متأخرة في تنفيذها من قبل الشركة عن مواعيدها المحددة بلغ ما أمكن حصرها منها نحو 71.657 مليون جنيه يرجع مدة تأخير بعضها الى اكثر من 9 سنوات (عملية استصلاح 6280 فدان بمنطقة الضبعة والعلمين).

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على سرعة تنفيذ تلك العمليات حتى لا يتم سحب العمل فيها من قبل جهات الاسناد كما حدث في العديد من العمليات السابق ذكرها مما قد يعرض الشركة لأعباء ماليةجسيمة.

6- تضمن حساب العملاء نحو 3.069 مليون جنيه باسم مدينون بيع أصول يمثل قيمة الأقساط المستحقة للشركة طرف عدد 29 مشترى لأراضي الشركة حتى 2022/6/30 ونشير الى ان كافة تلك الأقساط استحق سدادها خلال الفترة من 1991/12/1 حتى 2016/1/1 ولم يتم سدادها حتى تاريخه (2022/10) وقد بلغإجمالي السندات الاذنية التي تحتفظ بها الشركة كضمان للحصول على تلك الأقساط من هؤلاء المشتريين نحو 2.329 مليون جنيه (وفقا لمحضر جرد السندات الاذنية في 2022/6/28) بفرق 739 ألف جنيه بالأقل عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ونشير الى قيام الشركة برفع دعاوى قضائية لفسخ عقود بيع تلك الأراضي ضد عدد 16 مشترى فقط لامتناعهم عن سداد مستحقات الشركة ولم تقم الشركة بإتخاذ ايه إجراءات قانونية ضد المشتريين الاخريين.

7- يتعين بيان أسباب عدم قيام الشركة بإتخاذ الإجراءات القانونية ضد كافة المشتريين الممتنعين عن سداد مستحقات الشركة مع متابعة الدعاوى المرفوعة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المشتريين ...والافادة.

الرد :ـ

يوجد مبلغ **853** الف جنيه باسماء / خالد خالد محمد حسن / جمدان على احمد لا يوجد لهم سندات اذنية **0**

ويوجد مبلغ **114** الف جنيه تم سدادهم جزء من حساب المستثمرين لارض شرق السويس وقيمتهم موجودة بالسندات الاذنية **0**

ونحيط سيادتكم علماً بالاتى :ـ

1 ـ تم رفع الدعوى رقم **172** لسنة **2022** محكمة حوش عيسى الكلية ضد السيدة / سحر محمود عبدالحميد درويش حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع قطعة الارض رقم **11** قرية عباس العقاد مركز ابو المطامير **0**

2 ـ تم رفع الدعوى رقم **107** لسنة **2022** محكمة حوش عيسى الكلية ضد السيد / متولى جودة اسماعيل حنفى حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى طرد للغصب**0**

3 ـ تم رفع الدعوى رقم **205** لسنة **2022** محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / عبده السعودى عبدالرازق حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع **0**جلسة **2022/10/9 0**

4 ـ تم رفع الدعوى رقم **206** لسنة **2022** محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / جمعه عوض حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع **0**جلسة **2022/10/9 0**

5 ـ تم رفع الدعوى رقم **210** لسنة **2022** محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / محمد عبدالقادر نعمان حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع **0**جلسة **2022/10/23 0**

6 ـ تم رفع الدعوى رقم **211** لسنة **2022** محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيدة / رشيدة السيد احمد حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع **0**جلسة **2022/10/23 0**

7 ـ تم رفع الدعوى رقم **212** لسنة **2022** محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / سعيد السيد احمد ابوالنور حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع **0**جلسة **2022/10/23 0**

8 ـ تم رفع الدعوى رقم **213** لسنة **2022** محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / عزت حلمى السيد عيسى حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع **0**جلسة **2022/10/23 0**

9 ـ تم رفع الدعوى رقم **214** لسنة **2022** محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / على كامل يونس حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع **0**جلسة **2022/10/23 0**

10 ـ تم رفع الدعوى رقم **25** لسنة **2022** محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / محمد الطيب ابراهيم الطيب حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع **0**جلسة **2022/10/14 0**خبراء وزارة العدل **0**

11 ـ تم رفع الدعوى رقم **3459** لسنة **78** ق محكمة استئناف عالى دمنهور من ورثة محمد فكرى ناجى بشر حيث يتلخص موضوع الدعوى فى نقل بيانات حيازة زراعية جلسة **2022/10/18 0**

12 ـ تم رفع الدعوى رقم **12** لسنة **2022** محكمة مدنى مستانف ابو المطامير من السيدة / سناء الملك محمد الطيب حيث يتلخص موضوع الدعوى فى دعوى صحة ونفاذ لعقد بيع محرر بين المدعية والشركة جلسة **2022/9/17** اعادة لمحمة اول درجة **0**

13 ـ تم رفع الدعوى رقم **14** لسنة **2022** محكمة مدنى مستانف ابو المطامير من السيد / سعيد محمد الطيب حيث يتلخص موضوع الدعوى فى دعوى صحة ونفاذ لعقد بيع محرر بين المدعية والشركة جلسة **2022/9/17** اعادة لمحمة اول درجة **0**

14 ـ تم رفع الدعوى رقم **2753** لسنة **77** ق محكمة استئناف عالى دمنهور من ورثة كمال محمد كمال حيث يتلخص موضوع الدعوى فى طلب تسليم قطعة ارض جلسة **2022/10/22 0**

ـ تم رفع الدعوى رقم **1810**لسنة **78** ق محكمة استئناف عالى دمنهور من السيد / حسن عبدالحى حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع **0**جلسة **2022/10/11** لتصحيح شكل الدعوى **0**

- ظهر رصيد حساب الضريبة المستقطعة من الشركة (أرباح تجارية وصناعية) في 2022/6/30 مدينا بنحو 34.104 مليون جنيه مقابل نحو 33.833 مليون جنيه في 2021/6/30 يمثل قيمة ما تم خصمه من ضرائب أرباح تجارية وصناعية من قبل جهات الاسناد عن العلميات التي قامت الشركة بتنفيذها لصالحها لم نقف على صحته لعدم وجود شهادة من مصلحة الضرائب تؤيد صحة هذا الرصيد كما لم توافينا الشركة بتحليله ونشير الى ظهور رصيد الضريبة المستقطعة من الشركة في آخر إقرار ضريبي مقدم من الشركة لمصلحة الضرائب عن السنة المالية المنتهية في 2021/6/30 بنحو 6.289 مليون جنيه وقد أفادت الشركة بأن الرصيد الظاهر في القوائم المالية منذ تطبيق قانون الخصم ام 1994/1993 ولم يتم إجراء التسوية النهائية بشأنه بسبب تعثر الشركة في سداد المطالبات الضريبية عن السنوات من عام 1996 حتى تاريخه.

يتعين موافاتنا بتحليل رصيد الحساب المذكور مع الحصول على شهادة من مصلحة الضرائب بالموقف الضريبي للشركة حتى **2022/6/30** حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة.

الرد :-

هذا الرصيد منذ تطبيق قانون الخصم والأضافة عام **94/93** المستقطع من الشركة بمعرفة جهات الاسناد وتقوم الشركة بخصمه من الاقرارات السنوية تحت ح/ الضريبة المستقطعة وحتى الان لم يتم التسوية النهائية مع الضرائب بسبب تعثر الشركة فى السداد عن السنوات من **1996** حتى تاريخه **0**

- ظهر رصيد حساب وارصدة مدينة آخرى في 2022/6/30 بالقوائم المالية بنحو 334.924 مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلى :-

1- نحو 63.820 مليون جنيه ارصدة متوقفة منذ أكثر من 5 سنوات (مصر) تتمثل في نحو 46.126 مليون جنيه طرف جهات حكومية ، نحو 3.531 مليون جنيه طرف شركات قطاع عام وأعمال ، نحو 14.163 مليون جنيه طرف شركات قطاع ولم تقم الشركة بموافاتنا بالمطابقات او المصادقات التي تم إعدادها بشأنها كما لم توافينا بالإجراءات التي اتخذتها لتحصيل تلك المديونيات كما لم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال فى قيمة هذا الرصيد لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لرصيد الحساب بقيمته الاستردادية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد الفعلى الاصلى).

يتعين إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأن تلك المديونيات مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيلها ....والافادة.

الرد :-

جارى عمل مطابقات مع الهيئات والشركات وجارى بحث ودراسة الارصدة والوقوف على صحتها حتى يتثنى لنا التسوية بالشكل الصحيح 0

2- نحو 1.751 مليون جنيه تحت مسمي تأمينات لدي الغير ، 257 ألف جنيه تحت مسمى تأمينات مختلفةلم نقف على صحتها حيث لم يتم موافاتنا من قبل الشركة بتحليل قيمة تلك المبالغ والمستندات المؤيدة وسنة تحميلها الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحته في 2022/6/30.

يتعين موافاتنا بتحليل مفردات هذا الرصيد المذكور والمستندات المؤيدة له.

الرد :-

جارى بحث هذا المبلغ واعداد بيان بها **0**

3- نحو 282 ألف جنيه تحت مسمى تأمينات خطابات ضمان تمثل قيمة ما قامت الشركة بتغطية من خطابات الضمان السارية لم توافينا الشركة بشهادات البنوك التي تؤيد صحة هذا المبلغ الامر الذى لم نتمكن من التحقق من صحتها في 2022/6/30.

يتعين موافاتنا بالشهادات الصادرة من البنوك المؤيدة لهذا المبلغ حتى يمكن لنا التحقق من صحة في **2022/6/30** مع إجراء التسوية اللازمة بإثبات المبلغ ضمن حساب نقدية بالبنوك والصندوق تحت مسمى غطاء خطاب ضمان.

الرد :-

تم مطالبة جميع البنوك ولم نوفى بأى منها ، نظراً لوجود حجز على هذه البنوك **0**

4- نحو 19.910 مليون جنيه تحت مسمى تأمينات لدى العملاء تمثل قيمة التأمينات المحتجزة من جهات الاسناد (ضمان اعمال –نهائى) عن العمليات التي تقوم الشركة بتنفيذها لصالحهم منها نحو 915 ألف جنيه طرف شركات شقيقة (كوم امبو ، العقارية ، ريجوا ، مساهمة البحيرة) لم تجرى الشركة اى مطابقات بشأنها والباقى لم توافينا الشركة بالشهادات التي تؤيد صحة تلك المبالغ الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحتها في 2022/6/30.

يتعين موافاتنا بموقف تلك التأمينات وما إذا كان انتهى الغرض منها من عدمه وكذا موافاتنا بالشهادات التي تؤيد صحة تلك المبالغ واجراء المطابقات اللازمة حتى يمكن لنا التحقق من صحتها في **2022/6/30**.

الرد :-

سيتم عمل مطابقات مع الشركات الشقيقة للوقوف على صحة هذه الارصدة **0**

5- نحو مبلغ 10.757 مليون جينه باسم/ هيئة التعمير ضمن حساب ارصدة مدينة طرف هيئات وشركات حيث سبق تخصيص مساحة10 الاف فدان من قبل الهيئة المذكورة للشركة بشرق العوينات مركز الداخلة وقد بلغت تكاليف الارض والاستصلاح نحو 9.656 مليون جنيه وتم إبرام عقد ابتدائي بين الهيئة المذكورة والشركة في 1999/4/4 الا انه بتاريخ 2008/11/14 صدر قرار من الهيئة بسحب الأرض المخصصة للشركة مما حدا بالشركة إقامة الدعوي رقم 44 لسنة 2009 ، الدعوى رقم 19 لسنة 15 اقتصادية للمطالبة بمبلغ 33 مليون جنيه قيمة اعمال منفذة من قبل الشركة (حفر ابار مياه واستصلاح 10000 فدان) وكونت الشركة مخصص عنها بمبلغ 9.656 مليون جنيه ومازالت الدعوي متداولة بالقضاء لم يتم البت فيها بعد.

يتعين متابعة الدعاوى المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية واتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة ....والافادة.

الرد :-

جارى تحليل حسابات العملاء للشركات الشقيقة بالاشتراك مع قطاع المراجعة وجارى ارسال المصادقات **0**

ونحيط سيادتكم علماً بان الدعوى متداولة امام خبراء وزارة العدل للمعاينة وحصر ما تكبدته الشركة من اعمال تحديد قيمة التعويضات المستحقة للشركة **0**

6- نحو 10.871 مليون جنيه باسم/ جنوب الوادي للتنمية (ضمن حساب أمانات عملاء) والذي يمثل باقى المديونية مستحقة للشركة منذ اكثر من خمس سنوات عن عمليات قامت الشركة بتنفيذها لصالح الشركة المذكورة والبالغ اجماليها

(المديونيـــة) نحـــو 12.871 مليـــون جنيـــه بعـــد تخفيضـــها بنحـــو 2 مليـــون جنيـــه خـــلال العام 2022/2021 وبيانتها كالاتي:-

اسم العملية	القيمة بالجنيه
استصلاح 3000 فدان زمام فرع 2	2133574
الري المحوري مساحة 900فدان	10461
مبني العاملين والمهندسين	7466
استصلاح 30000 فدان	5184845
توريد وتركيب المهمات المبكانيكية والكهربائية لمحطة البوستر 23000فدان	99614
توريد وتركيب المهمات الميكانيكية والكهربائية لمحطة الضغط 23000فدان	664824 (رصيد دائن)
اعمال زراعات وشبكات الري بالتقنية	78961
انشاء مبني إداري ومظلة	2945
صافي مسقي 2 على فرع 2	262
الاعمال المدنية على فرع 2	6017756

وقـــد تبـــين صـــدور حكـــم قضـــائي نهـــائي لصـــالح الشـــركة بتـــاريخ 2021/11/28، 2022/3/27 فـي الـدعوى رقـم 86 لسـنة 2018 تجـارى كلـى حلـوان والمعـدل بالاسـتئناف رقـم268 لسـنة 138 قضـائية بـإلزام شـركة جنـوب الـوادي للتنميـة بـأن تـؤدى للشـركة مبلـغ 4831268 جنيـه قيمـة المسـتحق لهـا عـن كافـة العمليـات والمعـاملات بينهـا وبـين الشـركة العامـة بالإضـافة الـى الفوائـد القانونيـة بواقـع 5% سـنويا مـن تـاريخ المطالبـة القضـائية (2021/8/29) وحتـى تـاريخ السـداد وقـد ورد خطـاب مـن شـركة جنـوب الـوادي للتنميـة للشـركة بتـاريخ 2022/6/16 بأنهـا سـوف تقـوم بتنفيـذ المبلـغ الصـادر بـه الحكـم والفوائـد القانونيـة بنحـو5.073 مليـون جنيـه علـى (8) دفعـات بواقـع 634104 جنيـه شـهريا اعتبـارا من 2022/6/20 وقد قامت الشركة بتحصيل الدفعة الأولى بتاريخ 2022/6/21.

ونشـير الـى تضـمين حسـاب العمـلاء، تـأمين الاعمـال مبلغـى519019 جنيـه ، 59345 جنيـه قيمـة مبـالغ مسـتحقة للشـركة العامـة طـرف الشـركة المـذكورة ليصـبح الفـرق بـين إجمـالي المبـالغ المثبتـة فـي دفـاتر الشـركة العامـة طـرف شـركة جنـوب الـوادي بنحـو 11.449 مليـون جنيـه وبـين إجمـالي المبـالغ الـذى صـدر بـه حكـم قضـائي نهـائي لصـالح الشـركة العامـة بنحـو 4.831 مليـون جنيـه طـرف الشـركة المـذكورة نحـو 6.618 مليـون جنيـه قامـت الشـركة بإثبـات نحـو 2 مليـون جنيـه منهـا ضـمن مصـروفات العـام 2022/2021 والبـاقي 6.618 مليون جنيه لم يقم الشركة بإثباته في دفاترها وسجلاتها حتى تاريخه (2022/10).

يتعين بحث ودراسة الفرق بين المبالغ المثبتة في دفاتر وسجلات الشركة وبين المبالغ الصادر بها حكم قضائي نهائي لصالحها وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك خاصة في ضوء صدور حكم نهائي لصالح الشركة عن كافة العمليات والمعاملات بينها وبين الشركة المذكورة.

الرد :-

تم تخفيض الرصيد بمبلغ **2** مليون جنيهاً فقط وسيتم تخفيض الفرق تباعاً فى القوائم المالية التالية لتفادى تجاوز الخسائر لرأس مال الشركة **0**

7- نحو 5.034 مليون جنيه بإسم/ البنية الأساسية ضمن حساب الأرصدة المدينة تحت التسوية تمثل الفرق بين المبالغ التي قامت وزارة الزراعة ، هيئة التعمير بخصمها من مستحقات الشركة طرفهما بنحو 20.186 مليون جنيه مقابل أعمال البينة الأساسية للأراضي التي قامت الشركة بشرائها منهما و ببيعها للمستثمرين والمبالغ التي قامت الشركة بتحصيلها من مشتريين تلك الأراضي (المستثمرين) بنحو 15.152 مليون جنيه لتصبح إجمالي المبالغ المستحقة طرف هؤلاء المشتريين نحو 5.034 مليون جنيه يرجع تاريخ استحقاق بعضها لعام 2009 وما بعده تمثل باقي المستحق على المستثمرين على الاراضي المشتراة من الشركة ومكون عنها مخصص بمبلغ 2مليون جنيه فقط ولم تقم الشركة بموافاتنا بالإجراءات التي قامت باتخاذها لتحصيل تلك المبالغ حتى تاريخه(2022/10).

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المستثمرين وتدعيم المخصص بالقدر اللازم.

الرد :-

جارى تحصيلهم بمعرفة القطاع التجارى **0**

نحيط سيادتكم علماً بانه جارى اتخاذ الاجراءات القانونية وسوافى سيادتكم فى حينه بالاجراءات المتخذة أول باول **0**

ولقد تم اعداد كشوف باسماء المستثمرين بسداد قيمة البنية الاساسية وارسالها لمديرية الزراعة بالنوبارية يفيد بعدم التعامل معهم فى صرف الحصة المقرره من الكيماوى والتقاوى الا بعد سداد البنية الاساسية ورغم ذلك يقوم القطاع التجارى بعمل انذارات للمستثمرين لحثهم على السداد ولا يتم التعامل مع اى مستثمر يحضر للقطاع التجارى لاى اجراء الا بعد التنبيه عليه بسداد قيمة البنية الاساسية وهذا ادى الى تحصيل الشركة جزء من المبالغ الخاصة بالبنية الاساسية **0**

8- نحو 1.921 مليون جنيه تحت مسمى عهد طرف العاملين وقد تبين بشأنه ما يلى :-

أ- قيام الشركة بتدبير معظم احتياجات العمليات من خلال صرف سلف مؤقتة للعاملين بتلك العمليات او مندوبى الصرف دون قيامها بتحديد كافة احتياجها وطرحها بطرق الشراء المختلفة (مناقصة / مماسة /...) للحصول على أفضل الشروط والاسعار والمواصفات.

يتصل بما تقدم عدم وجود ايه ضوابط او مدة محددة لتسوية تلك السلف على ان يتم الانتهاء من تسوية كافة السلف المؤقتة في 6/30 من كل عام حيث لوحظ وجود العديد من السلف التي لم يتم تسويتها خلال العام المالى 2022/2021 او جردها بالمخالفة للائحة المالية للشركة ومنشور الجرد السنوي والذي يقضي بتسوية السلف المؤقتة فى6/30/ من كل عام.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع عدم التوسع في الشراء من خلال السلف المؤقتة الا عند الضرورة ووضع الضوابط اللازمة التي تحكم عملية صرف السلف المؤقتة وتسويتها احكاما للرقابة عليها.

الرد :-

تم اثبات تسوية السلفة المؤقتة التى تخص العام المالى **2022/2021** باجمالى مبلغ **658** الف جنيه فى يونية **2022** وتم تعديل الميزانية بها وجارى بحث وتسوية باقى المبلغ **0**

ب- تضمن الحساب مبلغ 299000 جنيه رصيد مدين طرف السيد/عصام وديع منصور مدير إدارة البنوك بالشركة سابقاً يمثل قيمة ما تم اختلاسه بمعرفة المذكور خلال العام المالي 2015/2014 حيث تعمد التلاعب والعبث بمستندات الشركة وذلك بإثبات وقائع بنكية غير صحيحة خلاف الوارد بكشوف حساب البنك وقد اتخذ مجلس ادارة الشركة قرار في 2015/8/10 بالموافقة على ما جاء بمذكرة السيد الاستاذ/ المستشار القانوني بالنسبة للمذكور وذلك بفصله عن العمل بعد العرض المحكمة العمالية للنظر في امر فصله وتم احالة المذكور للنيابة العامة عن واقعة اختلاسه المبلغ المذكور وقيدت دعوى جنائية وتم محاكمة المذكور فيها وقضى ببراءته و بناء على ما صدر من حكم في الدعوى الجنائية قام المذكور برفع دعاوى ضد الشركة بأرقام 1660 لسنة 133 ق استئناف عالي القاهرة ، 3101 لسنة 2015 للمطالبة فيها بإلغاء فصله وتعويض مؤقت مقداره 12 شهر كامل الاجر.

يتعين إجراء المسائلة الواجبة بشأن ضياع تلك المبالغ على الشركة مع بحث ودراسة موقف تلك المبالغ المثبتة كعهدة على المذكور في ضوء صدور حكم ببراءته في الدعوى الجنائية التي قيدت ضده وإجراء ما يلزممن تسويات في ضوء ذلك.

الرد :-

جارى البحث مع الشئون القانونية لعمل مذكرة وعرضها على مجلس الادارة **0**

ج- تضمن الحساب مبلغ 96928 جنيه مبالغ طرف بعض العاملين تم اخلاء طرفهم من الشركة ولم يتم تحصيلها.

يتعين تحقيق اسباب ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل هذه المبالغ .

الرد :-

تم رفع دعاوى قضائيا على من طرفهم المديونية وتم التحقيق مع رئيس قطاع التنمية الادارية ومازالت القضايا مستمره **0**

د- تضمن الحساب وجود أرصدة دائنة لبعض العاملين بنحو 40400 جنيه.

يتعين بحث ودراسة تلك الأرصدة وإجراء ما يلزممن تسويات في ضوء ذلك.

الرد :-

جارى البحت وتسوية المبالغ0

9- نحو 135.268مليون جنيه قيمة المديونيات المستحقة طرف بعض المقاولين نتيجة تقاعسهم عن تنفيذ العمليات المسندة لهم من قبل الشركة معظمها متنازع عليها أمام القضاء بيانها كما يلى :-

أ- نحو 1.596 مليون جنيه رصيد مدين طرف شركة / الهدى للمقاولات العمومية والتوريدات وقد تبين أن تلك المديونية نتيجة لتقاعس المقاول عن تنفيذ بعض العمليات المسندة له بمشروع الواحات البحرية والتي تم سحب العمل منه فيها بموجب قرار مجلس الإدارة رقم 14 بتاريخ 2015/3/23 والتنفيذ على حسابه.
ونشير الى أنه على الرغم من عدم التزام المقاول بتنفيذ عملية أعمال الشبكة الداخلية للرى بالتنقيط زمام 900 فدان بمشروع الواحات البحرية قطعة رقم (3) والمسندة له بموجب العقد رقم 2014/2013/4 بقيمة إجمالية 4347000 جنيهاً والتي تم سحب العمل منه بموجب قرار مجلس الإدارة رقم 14 بتاريخ 2015/3/23 الا ان الشركة قامت بصرف سلفه له على ذمة تلك الأعمال بمبلغ 125000جنيه وتم التحقيق في هذا الشأن ومجازاة المتسببين عن صرف تلك السلفة طبقا لقرار مجلس الإدارة رقم 30 لسنة 2016 كما تبين أن المقاول قام بتقديم شيكين كتأمين نهائي عن تلك العملية بمبلغ 432000 جنيهاً تم رفضهما من البنك لعدم كفاية الرصيد. وقامت الشركة برفع عدة دعاوي قضائية ضد المقاول بأرقام 942 لسنة 2017 , 943 لسنة 2017 , 944 لسنة 2017 , 945 لسنة 2017 , 332 لسنة 2014 وقد صدر حكم في الدعوى 945 لسنة 2017 بإلزام المقاول بأن يؤدى للشركة مبلغ 869400 جنيه فقط وفوائد قانونية بنسبة 4% من تاريخ المطالبة 2017/4/26 وتم اعلان المقاول المذكور ولم يتم تنفيذ الحكم حتى تاريخه ومازالت باقي الدعاوى متداولة امام القضاء.
ونشير الى قيام المقاول المذكور برفع الدعوى 99 لسنة 2021 ضد الشركة ومازالت متداولة امام القضاء.
يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة مع متابعة كافة الدعاوي القضائية المرفوعة في هذا الشأنوإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية ...والإفادة.

الرد :-

نحيط سيادتكم علماً بالاتى :-

1 - تم اقامة الدعوى رقم **945** لسنة **2017** مدنى كلى حلوان والمحكوم فيها بجلسة **2020/11/29** بالزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدى مبلغ **869400** جنيه وفوائد قانونية **4**% من تاريخ المطالبة الحاصلة فى **2017/4/26** وتم اعلان المذكور بالحكم وجارى السير فى اجراءات التنفيذ **0**

2 - تم اقامة الدعوى رقم **99** لسنة **2021** تجارى حلوان ضد الشركة المدعى عليها ومؤجلة لجلسة **2022/11/27** للاعلان بالاحالة **0**

ب- نحو 5.221 مليون جنيه رصيد مدين باسم/المؤسسة سوماك للتجارة والمقاولات وقد تبين ان هذا الرصيد يمثل المديونية المستحقة طرف المقاول المذكور نتيجة السحب

الجزئيللأعمال غير المنفذة من قبل المقاول المذكور والخاصة بعمليات توريد وتركيب شبكة الري العامة لزمام المأخذ بر ايمن ترعة الشيخ جابر الصباح بمنطقة رابعة بمحافظة شمال سيناء عن المأخذ 3 , 5, 7 والبالغ إجمالي قيمتها نحو 27.835 مليون جنيه لتقاعسهعن تنفيذ تلك العمليات في المواعيد المحددة (تاريخ النهو المقرر لها 2001/1/31) حيث بلغت إجمالي قيمة الاعمال المنفذة من قبل المقاول المذكور نحو 26.951 مليون جنيه طبقاً لأخر مستخلصات ارقام (38, 41) بنسبة تنفيذ 96.8% من إجمالي قيمة الاعمال وتقاعس المقاول عن اتمام تنفيذ باقي الاعمال وتم سحب العمل منه في 2006/6/13 وقامت جهة الاسناد (وزارة الزراعة) باحتساب وخصم غرامات تأخير وفروق اولوية على الشركة وبالتالي تم تعليتها على حساب المقاول المذكور وقد صدر مجلس إدارة الشركة رقم 259 بتاريخ 2016/1/1 بتكليف قطاع الشئون القانونية بإقامة الدعوي اللازمة ضد المقاول المذكور بجميع المديونيات المستحقة عليه وحتي تاريخه لم تقم الشركة برفع دعاوي على هذا المقاول حيث أفادت الشركة ان بالاستعلام عن المقاول المذكور وجد ان تم شطب السجل التجاري الخاص به.

ونشير الى ان تم رد خطاب الضمان النهائي المقدم من للمقاول المذكور عن هذا العملية بمبلغ 1391763 جنيهبقرار من السيد / رئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب في حينه على الرغم من عدم انهاؤه لكافة الاعمال المنفذة من قبله وتخفيض المديونية المستحقة عليه بقيمة التأمين الجارى (ضمان الاعمال) وذلك استنادا الى وجود عوار في عقد المقاولة المبرم بين الشركة والمقاول المذكور حيث نص البند السادس من هذا العقد على رد خطاب الضمان النهائي المقدم من المقاول فور إتمام بدأ الاعمال وتشوين المواد والخامات المنصوص عليها في البند الرابع من العقد وهو ما يتنافى من الغرض من الحصول على خطاب الضمان النهائي والذى يمثل ضمان للشركة لحين انتهاء الاعمال وفقا لما جاء بالعقد .

يتعين بيان أسباب رد التأمين النهائي للمقاول المذكور على الرغم من عدم انتهاء تنفيذ الاعمال المسندة له مع بحث ودراسة موقف المديونية المستحقة عليه في ضوء افادة الشركة بشطب السجل التجاري الخاص به وعدم الاستدلال على عنوانه...والافادة .

الرد :-

بخصوص رد التأمين النهائى مرفق صورة من عقد المقاولة والوارد به بالبند السادس بأنه

1- يتعهد الطرف الثانى (المقاول) بتقديم شيك مصرفى للطرف الاول بنسبة **5**% (خمسه بالمائة) من قيمة العقد الاجمالى كضمان لحسن تنفيذ الاعمال ويقدم عند التعاقد على العقد **0** (مرفق صورة العقد)

2- يقوم الطرف الاول (الشركة العامة) باعادة الشيك المصرفى فور اتمام بدا العمل وتشوين المواد المنصوص عنها بالبند الرابع فقرة (**3**) من نفس العقد وكذلك الخامات

وعليه فقد ورد خطاب ضمان نهائى مقدم من المقاول بمبلغ **1391763** جنيه من بنك الرياض الدمام – المملكة العربية السعودية **0**

3- وعليه تم رد خطاب الضمان النهائى المقدم من المقاول بتاريخ **2000/3/30** بمعرفى السيد المهندس / رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب فى حينه **0**

ج- نحو 123 ألف جنيه باسم المقاول/ أحمد كمال محمد الطاهر تمثل قيمة المديونية المستحقة للشركة طرف المقاول المذكور نتيجة تقاعسه في تنفيذ عملية استكمال حماية وادي الشيخ من أخطار السدود ارقام 4, 3 والمسندة له بموجب العقد رقم 2008/1 /2009 بقيمة تعاقدية بلغت 441915 جنيها حيث بلغ إجمالي قيمة المنفذ فيها من قبل المقاول المذكور نحو 131 ألف جنيه بنسبة تنفيذ قدرها 2% فقط من قيمة العقد وتم سحب الاعمال التنفيذ على حسابة بتاريخ 2008/11/3 ، عملية توريد وبناء دبش واستكمال أعمال الدبش المتبقية لزوم الترعة الفرعية رقم (3) والمسندة له بموجب العقد رقم 2006/2005/74 بتاريخ 2006/5/16 بقيمة بلغت 240000 جنيه والتي تم سحب العمل منه فيها بتاريخ 2007/9/8 ومصادرة التأمين النهائي والجاري للعملية.

وقد تم رفع الدعوي رقم 2086 لسنة 2017 محكمة جنوب القاهرة للمطالبة بالمديونية المستحقة عن العقد رقم 1 لسنة 2008 ومازالت متداولة امام القضاء.

يتعين متابعة الدعوي المرفوعة وموافاتنا بما تم بشأنها

الرد :-

تم موافاة الشئون القانونية بكافة المستندات بأحقية الشركة بالمديونية المستحقه على المقاول المذكور فى الدعوى المرفوعة ضده لحفظ حق الشركة وعليه يرجى الرجوع للشئون القانونية فى هذا الشأن **0**

د- نحو 188 ألف جنيه بإسم المقاول/ عيد مصطفي احمد على وقد تبين ان تلك المديونية تمثل قيمة عجز خامات منصرفة للمقاول بالزيادة عن عملية تنفيذ اعمال مصنعيات محطة معالجة الصرف الصحي بمدينة الفرافرة عن العقد رقم 2006/2005/44 بمبلغ 1310235 جنيهاً حيث تم سحب العمل من المقاول لتقاعسه عن التنفيذ وقد قامت الشركة برفع الدعوي رقم 4664 لسنة 2011 مدني كلي جنوب القاهرة وقضي فيها بجلسة 2016/7/25 بحكم نهائي بالزام المقاول المذكور بأن يؤدي للشركة مبلغ 115922جنيهاً بالإضافة الي الفوائد القانونية بواقع 4% حتي اتمام السداد وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الحكم.

يتعين اتخاذ اللازم نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.

الرد :-

نحيط سيادتكم علماً بان تم استخراج الصيغة التنفيذية وجارى استدال معاونى تنفيذ محكمة اسيوط للتحرى عن المذكور لتنفيذ الحكم عليه **0**

ه-نحو 26.175 مليون جنيه بإسم المقاول/صبري سدراك يوسف ، نحو 19.085 مليون جنيه باسم المقاول / صابر سدراك نتيجة تقاعسهما عن تنفيذ العمليات المسندة اليه بمنطقة توشكي والتي قامت الشركة بسحب العمل منهما فيها وقد تبين قيام الشركة برفع الدعاوى ارقام 870 لسنة 2017 مدني كلي سوهاج ضد المقاول / صبرى سدراك يوسف ، الدعوى رقم 869 لسنة 2017 مدني كلي سوهاج ضد المقاول/ صابر سدراك يوسف ومازالت الدعاوى متداولة امام القضاء.

يتصل بما تقدم وجود أرصدة دائنة طرف المقاولين المذكورين بحساب غرامات المقاولين والموردين بمبلغى 1054815 جنيه ، 759733 جنيه على الترتيب .

يتعين متابعة الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن مع إجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية ...والافادة.

الرد :-

تم تنفيذ قرار المحكمة بتصحيح شكل الدعوى لوفاة المقاول واختصام الوراثة وجارى تحديد جلسة للاعلان بالتصحيح اما بالنسبة للدعوى رقم **869** لسنة **2017** مدنى كلى سوهاج ضد المقاول صابر سدراك فمباشرة حاليا امام خبراء وزارة العدل باسوان **0**

و- نحو 3.681 مليون جنيه باسم/شعبان عبد الصمد عبد الجواد/ وعادل محمد فريد وقد تبين قيام الشركة نتيجة تقاعس المقاولين المذكورين عن تنفيذ عملية تنفيذ محطة رفع بني صالح بني سويف – تنفيذ محطة طلبات دير السنقورية ومبني المحولات بني سويف بسحب الاعمال منهما وتحميلهما بكامل تكاليف عملية التنفيذ على حسابهماوليس على اساس الفروق الناتجة على التنفيذ مما ترتب على ذلك تضخم قيمة تلك المديونيةعام تلو الاخر وظهورها على غير حقيقتها.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة تحميل المقاولين المذكورين بفروق الأسعار الناتجة عن التنفيذ وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك مع العمل علي تحصيل المديونية المستحقة لصالح الشركة والافادة.

الرد :-

تم تحميل المقاول المذكور على هذا الاساس حيث الانتهاء من التنفيذ بالكامل وعمل مستخلص ختامى مع جهة الاسناد سيتم ادارج تلك الاعمال له وسيخصم منها تكلفة تنفيذها بالكامل **0**

ز- صدر حكم نهائي في الدعوي رقم 4857 لسنة 2014 المقامة من الشركة ضد المقاول/ حمادة حسن موسي بتاريخ 2017/5/6 المسند اليه عملية تنفيذ الاعمال الصناعية والتبطين لعملية 6280 فدان بإلزامه بأن يؤدي للشركة مبلغ 162756 جنيها وفوائد بنكية بواقع 4% من تاريخ المطالبة القانونية بتاريخ 2014/1/26 بالإضافة الي مبلغ 1000 جنيه كتعويض للشركة .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.

الرد :-

نحيط سيادتكم علماً بأنه تم السير فى اجراءات التنفيذ وتم الحجز على منقولات المقاول المذكور وعمل جنحة تبديد بالمبلغ المحكوم به **0**

ح- نحو34.043 مليون جنيه باسم / اشرف فهمي الجابري ونحو38,451 مليون جنيه باسم /مصطفي عبدالحميد محمود حيث تم سحب العملية المسندة للشركة بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة لحماية الشواطئ) التابعة لوزارة المواد المائية والري وتقوم جهة الإسناد بالتنفيذ على حساب الشركة نتيجة تقاعس المقاولين المشار إليهم عن تنفيذ الأعمال المسندة إليهم وقامت جهة الإسناد باحتساب وخصم قيمة فروق أسعار وغرامات واستقطاعات تكاليف إعلان ومصاريف إدارية نتيجة سحب العمل بتاريخ 2017/10/16 وتم قيدها على المقاولين المذكورين وقد تبين قيام الشركة برفع دعوي قضائية ضد المقاولين المذكورين رقم 195 لسنة 2018 ومازالت متداولة امام القضاء.

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحصيل تلك المديونيات متابعة الدعاوي المرفوعة وموافاتنا بما تم بشأنها.

الرد :-

وقد قام المقاول اشرف الجابرى ـ برفع الدعوى رقم **62** لسنة **2017** والدعوى **85** لسنة **2018** ضد الشركة يطالب فيها بندب خبير لحساب مستحقاته لدى الشركة واثراء بلا سبب ضد الشركة وعليه تم توجيه دعوى فرعية ضد المقاول المذكور وتم الحكم برفض الدعوتين الاصليتين المرفوعة من المقاول وقبول الدعوى الفرعية والحكم بالزام المقاول بمبلغ **270359** جنيه وتم اقامة الدعوى رقم **195** لسنة **2018** تجارى القاهرة الجديدة ضد المقاولين عاليه وبجلسة **2019/6/26** تم الحكم فيها بالوقف التعليقى لحين الفصل فى دعاوى المقاول وجارى التعجيل من الوقف لحين الانتهاء من المدة القانونية للطعن على الحكم بالاستئناف **0**

ط- نحو 6.704 مليون جنيه باسم المقاول / المجموعة المصرية الدولية للهندسة ويمثل قيمة المديونية المستحقة لصالح الشركة طرف المقاول المذكور حتى 2022/6/30تمثل فروق الأسعار الناتجة عن التنفيذ على حسابه نتيجة تقاعسه عن تنفيذ العقد المبرم معه برقم 2011/3-2012 بتاريخ 2011/8/10 والخاص بتنفيذ عملية تنسيق الحى العاشر ابنى بيتك بجهاز العاشر من رمضان والبالغ إجمالي قيمتها نحو 21.032 مليون جنيه في المواعيد المحددة حيث بلغت إجمالي قيمة الاعمال المنفذة من قبل المقاول نحو 9.152 مليون جنيه بنسبة تنفيذ 43.51% من قيمة العقد المبرم معه مما حدا بجهة الاسناد المتعاقدة معها الشركة بسحب الاعمال منهاوعلى الرغم من وجود مذكرة من المدير المالى للشركة بتاريخ 2014/5/28 بسحب العمل من المقاول واسناد العملية لمقاول اخر نتيجة تقاعس المقاول المذكور عن تنفيذ العملية المسندة له الا ان الشركة لم تقم بسحب العمل منه الا بتاريخ 2020/8/27 .

يتصل بما تقدم قامت الشركة بمصادرة خطاب الضمان النهائي المقدم من المقاول المذكور بمبلغ 1052000 جنيه بنسبة 5% من قيمة العقد المبرم معه في حين ان اشتراطات العقد تنص على ان يقدم المقاول خطاب ضمان نهائي بنفس قيمة خطاب الضمان المقدم من الشركة لجهة الاسناد بمبلغ 1181589 جنيه وتبين وجود خطاب من رئيس قطاع المراجعة بتاريخ 2011/11/9 للسيد رئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب بضرورة قيام المقاول باستكمال قيمة التأمين النهائي بمبلغ 129589 جنيه ليكون مساويا لقيمة التامين النهائي المقدم من الشركة لجهة الاسناد طبقا لشرط التعاقد وهو ما لم يتم حيث تم تعديل الاشتراطات الخاصة بعقد المقاول ليكون قيمة التأمين النهائي المقدم من المقاول بعد خصم نسبة الشركة وليس على قيمة العملية بقرار مجلس إدارة الشركة رقم (216) بتاريخ 2011/8/20 مما حمل الشركة خسارة بنحو 130 ألف جنيه .

يتعين بيان أسباب قيام الشركة باستكمال تنفيذ العملية على حساب المقاول رغم سحب العملية من قبل جهة الاسناد وعدم وجود إخطار من قبل جهة الاسناد يفيد باستكمال العملية مما يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة وكذا بيان أسباب عدم الزام المقاول بتقديم خطاب ضمان نهائي بنفس قيمة خطاب الضمان المقدم من الشركة لجهة الاسناد كما هو متبع في باقي عمليات الشركة مما عرض الشركة لخسارة بنحو **130** ألف جنيه مع إتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة طرف المقاول المذكور.

الرد :-

بخصوص عدم الزام المقاول بتقديم خطاب ضمان نهائى بنفس قيمة خطاب الضمان المقدم من الشركة لجهة الاسناد فأنه تم مخاطبة ادارة الشركة فى هذا الشأن (مرفق صورة) وتم تعديل الاشتراطات الخاصة بعقد المقاول ليكون قيمة التأمين النهائى المقدم من المقاول بعد خصم نسبة الشركة وليس على قيمة العملية مع جهة الاسناد بقرار مجلس الادارة رقم (**216**) بتاريخ **2011/8/20** (مرفق صورة) **0**

10- نحو41 ألف جنيه تحت مسمي/ رصيد دائن طرف مكتب تأمينات بورسعيد(شاذ) مرحل منذ سنوات دون الوقوف على صحة ذلك الرصيد ودون موافاتنا بمصادقة مع المكتب المذكور للوقوف على صحته في 2022/6/30.

يتعين بحث ذلك الرصيد والعمل على تسويته.

الرد :-

جارى بحث ذلك الرصيد وسوف يتم الرجوع الى مكتب التامينات عند التاكد من الرصيد لعمل مطابقة **0**

- ظهر رصيد النقدية بالبنوك والصندوق في 2022/6/30 بنحو 19.404 مليون جنيه وقد تلاحظ بشأنه ما يلي :-

1- تم جرد النقدية بخزينة الإيرادات الرئيسية بتاريخ 2022/6/29 البالغة مبلغ 81469 جنيه وقد تبين بشأنها ما يلى :-

أ- عدم قيام الشركة بتحديد رصيد الحد الاقصى من المبالغ الواجب الاحتفاظ بها بخزينة الجمعية على ان يتم توريد ما يزيد عن الحد الاقصى فورا الى البنك حيث تبين احتفاظ أمين الخزينة بمبالغ وعدم قيامه بتوريدها للبنك الا بعد مدة طويلة تصل في بعض الأحيان إلى 15 يوم مما قد يعرض أموال الجمعية للفقد وبما يتعارض مع إحكام الرقابة على أموال الجمعية. ومن أمثلة ذلك: -

م	المبلغ المحتفظ به بالخزينة	الفترة المحتفظ بها	تاريخ التوريد للبنك
1	116854.09 جنيه	خلال الفترة من 9/6 الى 2022/9/14	2022/9/14
2	123446.30 جنيه	خلال الفترة من 11/29 الى 2022/12/14	2022/12/14
3	888145.93 جنيه	خلال الفترة من 3/3 الى 2022/3/15	2022/3/15

ونشير الى ان اعتبارا من 2022/4/8 توقفت الشركة عن توريد أي مبالغ للبنوك بسبب وجود حجز على أرصدتها بالبنوك ولم يتم إعادة توريد المبالغ الا بتاريخ 7/26، 6/5، 2022/6/13.

يتعين وضع القواعد والضوابط التي تحكم وتنظم تحصيل وصرف المبالغ من خزينة الجمعية وتكفل توريد إيرادات الجمعية للبنك أولا بأول إحكاما للرقابة على أموالها وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن للجمعية.

الرد :-

لا يوجد حد اقصى للمبالغ الواجب الاحتفاظ بها بالخزينة ويتم الصرف منها حسب احتياجات العمل وطبقاً للتعليمات وذلك نظراً لوجود حجز على جميع البنوك وصعوبة الايداع لدى البنوك والا سوف يتم مصادرتها0

ب- على الرغم من ان قرار انشاء الخزينة يتضمن انها خزينة للوارد فقط (الإيرادات) وعدم صرف أي مبالغ منها نظرا لتخصيص خزينة آخرى لصرف مستحقات العاملين (خزينة الصادر) الا انه تبين انه اعتبارا من 2022/4/28 قيام امين الخزينة بتحصيل المبالغ الواردة اليه وايداعها بخزينة الشركة، الصرف منها لتغطية مصروفات الشركة المختلفة (انتقالات – مرتبات للعاملين – صيانة.....) دون اتباع للقواعد المقررة والمتعارف عليها للصرف على احتياجاتها الدورية المختلفة سواء عن طريق السلف المستديمة أو المؤقتة وذلك إحكاماً لقواعد الرقابة والضبط الداخلي المتعارف عليها.

يتصل بما تقدم تبين استخدام أذون صرف غير مسلسلة بأرقام مطبوعة ويتم ترقيمها يدويا مما يضعف الرقابة على أموال الشركة.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة وضع ضوابط تحكم وتنظم عملية الصرف على أنشطة الشركة في حالة وجود ظروف استثنائية وضرورة استخدام أذون صرف مسلسلة بأرقام مطبوعة (عند الحاجة للصرف من خزينة الوارد) وإتباع نظام يكفل تحقيق الرقابة على أموال الشركة.

الرد :-

يتم صرف النقدية الواردة لخزينة الايرادات لزوم اعمال الشركة وطبقاً للتعليمات **0**ويتم المطابقة من خلال سجل حركة الخزينة والجرد بمعرفة قطاع المراجعة والمراقبة الداخلية **0**

2- لم نواف بشهادات بنكية بمعظم ارصدة البنوك المدينة والدائنة في 2022/6/30 بإستثناء البنك الأهلي المتحد ، بنك أبو ظبى التجاري ، البنك الأهلي الكويتي.

يتعين موافاتنا بشهادات البنوك المؤيدة لكافة ارصدة الشركة بها حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة في **2022/6/30**.

الرد :-

تم مخاطبة جميع البنوك المتعامل معها ولم يتم الرد سوى من بنكين فقط هما ابوظبى التجارى والاهلى الكويتى نظراً لوجود حجز على جميع البنوك **0**

3- وجود حجز على كافة أرصدة الشركة بالبنوك وذلك على النحو التالى :-

أ- قامت مصلحة الضرائب بالحجز على أرصدة الشركة لدى بعض البنوك(البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة ، بنك الإسكندرية ، بنك قطر الوطني الأهلي ، البنك التجاري الدولي ، بنك المؤسسة العربية المصرفية ، بنك التعمير والإسكان ، مصرف أبوظبي الإسلامي ، بنك أبوظبي الوطني، بنك التنمية والائتمان الزراعي ، بنك بلوم مصر) منذ 2018/1/23 وذلك لسداد مطالبات ضريبية بلغت قيمتها نحو 8.593 جنيه طبقاً لمحضر الحجز الإداري ولم تقم الشركة بالإفصاح عن هذا الحجز بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

يتعين علي الشركة سرعة اتخاذ كافة الإجراءات لرفع هذا الحجز الإداري علي حساباتها وسداد كافة مستحقات مصلحة الضرائب.

الرد :-

يوجد حجز بأجمالى وقدره **7004849.21** جنيه (سبعة مليون واربعة الف وثمانمائة وتسعة واربعون جنيها وواحد وعشرون قرشاً لاغير) وهى تمثل مصروفات قضائية على حكم بنك مصر **0** ورثة المرحوم / ماجد خضر جبر الشافعى : حجز بأجمالى مبلغ وقدره **14678125** جنيه (فقط اربعة عشر مليون وستمائة وثمانية وسبعون الف ومائة وخمسة وعشرون جنيهاً لاغير) بخلاف المصروفات القضائية والتى لم تحدد بعد **0** وتم الاستشكال على الحكم بمعرفة المستشار القانونى للشركة **0**

ب- صدر حكم قضائي نهائي لصالح السيد /ماجد خضر جبر الشافعى (استئناف رقم 10329 لسنة 134 ق) في الدعوى المرفوعة منه ضد الشركة برقم 150 لسنة 2022 حيث قامت الشركة بإستغلال محجر بموجب ترخيص من شركة مصر للصناعات الكيماوية بأرض المذكور وقد صدر الحكم بالتعويض عن إتلاف أرض المذكور بمبلغ 14678125 جنيه ضد الشركة وعليه قام المذكور بالحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك (حجز ما للمدين لدى الغير) وقد قامت الشركة برفع الدعاوى أرقام 1307 لسنة 2022 استئناف عابدين ، رقم 25 لسنة 2022 ضد السيد المذكور بعدم الاعتداد بأمر الحجز ، ضمان بالرجوع بالتعويض على شركة مصر للصناعات الكيماوية ، وزير الصناعة والتجارة ، محافظ الإسكندرية.

يتعين متابعة الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن مع العمل على سرعة رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك.

الرد :-

يتم المتابعة بمعرفة المستشار القانونى للشركة **0**

ج- وجود حجز بمبلغ 7004849 جنيه على أرصدة الشركة بالبنوك وهو يمثل قيمة المصروفات القضائية على الحكم الصادر لصالح بنك مصر ضد الشركة.

يتعين علي الشركة سرعة اتخاذ كافة الإجراءات لرفع هذا الحجز الإداري علي حساباتها وسداد كافة المطالبات القضائية الواردة إليها مع الإفصاح عن هذا الحجز الإداري بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية (إيضاح البنوك).

- بلغ اجمالى الخسارة التي حققتها الشركة خلال العام المالى 2022/2021 نحو 56.793 مليون جنيه مقابل نحو 26.537 مليون جنيه خلال العام المالى 2021/2020 بزيادة قدرها نحو 30.256 مليون جنيه بنسبة 114 % تقريبا بخلاف وجود خسائر مرحلة في 2022/6/30 بنحو 449.398 مليون جنيه لتصبح إجمالي الخسائر حتى 2022/6/30 نحو506.191 مليون جنيه فى حين بلغ رأس المال الشركة نحو65.100 مليون جنيه فيذات التاريخ وبذلك تجاوزت الخسائر نحو أكثر من7 أضعاف رأس المال الشركة (نسبة الخسائر المرحلة بعد تأثيرها بنتيجة العام الى رأس مال الشركة 777.56%) مما يشير الى تدهور أوضاع الشركة الأمر الذي يستلزم معه تطبيق المادة (38/ فقرة ثانية) من القانون 185 لسنة 2020 المعدل للقانون 203 لسنة 1991 والتي تنص على((وفى جميع الأحوال إذا بلغت قيمة خسائر الشركة كامل حقوق المساهمين بالشركة يتم عرض الأمر على الجمعية العامة للشركة لزيادة رأسمالها لتغطية الخسائر المرحلة، وفى حال عدم زيادة رأسمال الشركة وفقًا لما سبق وجب العرض على الجمعية العامة غير العادية لحل وتصفية الشركة أو دمجها في شركة أخرى مع الحفاظ على حقوق العاملين بها.....)) وكذا تطبيق المادة 26 مكرر 1 من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 948 لسنة 2021.

يتعين الإلتزام بأحكام المواد المشار إليها للنظر في مدى استمرارية الشركة .

الرد :-

سيتم العرض على الجمعية العامة الغير العادية القادمه **0**

- ظهر رصيد حساب الالتزامات طويلة الأجل وتسهيلات موردين في 2022/6/30 بنحو 20.792 مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلى :-

1- نحو6.998 مليون جنيه باسم اقساط ارض شرق السويس حيث قامت الشركة بشراء 715 فدان شرق السويس بالمزاد العلني من الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير منذ عام 2004 وتم سداد مبلغ 4,011 مليون جنيه مقدم الثمن بما يعادل 33% من اجمالي الثمن والباقي علي خمسة اقساط سنوية متساوية الفائدة ويستحق القسط الاول بعد مضي سنة من دخول المياه والمرافق كذلك تبين سداد مبلغ 2,855 مليون جنية خلال العام المالى 2021/2020 خصما من مستحقات الشركة لدي الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير وقد قامت قيام الشركة ببيع كامل تلك المساحة للمستثمرين منذ استلامها وتخصيصها من

هيئة التعمير وبلغت حصيلة البيع نحو 22,724 مليون جنيه ولم تسدد الشركة باقي ثمن تلك الارض لهيئة التعمير بالرغم من قيامها بالتصرف في كامل المساحة المشار اليها .

يتعين بيان أسباب ما تقدم والافادة.

الرد :-

مبلغ 6.998 مليون جنيه تم السداد من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير عن الاعمال التى نفذتها الشركة لصالح الهيئة 0

2- نحو 13,793مليون جنيه باسم اتحاد المساهمين العاملين ويمثل المستحق لاتحاد المساهمين طرف الشركة العامة عن توزيعات الارباح عن سنوات سابقة ولم يتم سدادها من الشركة لاتحاد المساهمين وقد قامت الشركة القابضة برفع دعوى رقم 2682 لسنة 2020 ضد الشركة للمطالبة بمستحقات اتحاد المساهمين طرف الشركة العامة.

ونشير الى عدم قيام اتحاد المساهمين بسداد باقي اقساط الاسهم للشركة القابضة والمقدرة بنحو 14 مليون جنيه وذلك خلال فترة عمل الشركة تحت مظلة القانون رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته قبل خضوع الشركة للقانون رقم 203 لسنة 1991 وكذا عدم قيام الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي بسداد قيمة الأسهم المستحقة لاتحاد العاملين المساهمين بعد تحول الشركة من القانون رقم 159 لسنة 1981 الى القانون رقم 203 لسنة 1991 وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه مع الاتحاد لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 106 لسنة 2012 حيت تم تحرير محضر اتفاق على ذلك في 2013/10/24.

يتعين إجراء الدراسة القانونية لموقف اتحاد العاملين المساهمين مع الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.

الرد :-

جارى المتابعة مع القائمين بأعمال التصفية والخبير **0**

- بلغت قيمة المخصصات المكونة بمعرفة الشركة فى 2022/6/30 نحو 223.726 مليون جنيه لم تقم الشركة بإعداد دراسة كاملة لتلك المخصصات الأمر الذى لا يمكنا معه الحكم على مدى كفايتها فى الأغراض المكونة من أجلها من عدمه **<u>وذلك على النحو التالى:-</u>**

1. بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في 2022/6/30 نحو 67.153 مليون جنيه وهو رصيد مرحل منذ عدة سنوات لم تقم الشركة ببيان الأسس التى اعتمدت عليها في تكوينه أو الدراسة الخاصة به وقد بلغت إجمالي المطالبات الضريبية الواردة للشركة من مصلحة الضرائب ما امكن حصره – نحو 437.177 مليون جنيه تتمثل في نحو 283.994 مليون جنيه قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل مستحقة عن الشركة(أرباح شركات أموال) عن الأعوام 1996/1995 حتى عام 2018/2017 من واقع نموذج (19) – ليس ربط نهائي- بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة نحو 124.538 مليون جنيه ، نحو 28.308 مليون جنيه قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات من واقع نموذج (3سداد)- ربط نهائي -خلال الفترة من 2011/6 حتى 2018/6 شاملة غرامات التأخير حتى 2022/2 ، ، نحو 321 ألف

جنيه قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب الخاصة بضريبة كسب العمل- ربط نهائي-عن الفترة من 2015/1/1 حتى 2016/12/31 ، نحو 16 ألف جنيه قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب الخاصة بضريبة الدمغة- ربط نهائى -عن الفترة من 2016/6/30 حتي 2019/6/30.ونشير الى وجود مستحقات لصالح مصلحة الضرائب مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة حتى 2022/6/30 (ضمن الأرصدة الدائنة) بنحو24.340 مليون جنيه فقط.

يتصل بما تقدم تبين وجود حجز بتاريخ 2018/1/23 على ارصدة الشركة لدى معظم البنوك من مصلحة الضرائب (مركز كبار الممولين) بمبلغ 8592636 جنيه قيمة ضريبة مبيعات أقساط سلع رأسمالية حتى 2016/5 تتمثل (ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات المستوردة من الخارج).

ونشير الى قيام الشركة برفع الدعاوى القضائية أرقام 50425 لسنة 72 ق ،15884 لسنة 76 ق قضاء إداري العباسية ضد وزير المالية للطعن على قرار لجنة الطعن 133،134،135 عن سنوات فحص ضريبة الدخل (الضريبة على شركات الأموال) عن سنوات الفحص من 2005 الى 2009 ومازالت متداولة امام القضاء. الأمر الذى نرى معه عدم كفاية المخصص.

يتعين ضرورة إعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المطالبات والقضايا الضريبية المتداولة وموقفها والإجراءات المتخذة بشأنها لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.

الرد :-

تم تكوين مخصص ضرائب متنازع عليها بسبب أن الشركة قامت برفع دعوة قضائية على مصلحة الضرائب عن جميع سنوات الفحص منذ عام **1991** حتى عام **2015** بسبب تعسف المصلحة فى تقدير الاوعية الضريبية ومعظمه تقديراً ولم يتم الفحص الشركة منذ عام **2000** حتى **2018** وبالنسبة للمبالغ **346.203** مليون جنيه ضرائب تقديرية بموجب نموذج **19** وتقوم الشركة بالاعتراض عليه ويتم اعادة الشركة مرة أخرى الى الفحص عن طريق اللجان الداخلية وليس ربط نهائياً على الشركة تجنباً من مصلحة الضرائب لتفادى التقادم **0** اما بالنسبة للمبالغ القيمة المضافة والسلع الراسمالية وكسب العمل والدمغة ربط نهائياً وسوف يتم السداد عند توافر السيولة **0**

2. تضمنت المخصصات نحو 4.162 مليون جنيه تحت مسمى مخصص قضايا ومطالبا تقدمت الشركة لنا بيان بالقضايا تبين أنه غير مكتمل ولا يفى بالغرض لعدم تضمينها لمبالغ أو المطالبات الخاصة بمعظم القضايا سواء المرفوعة من وعلى الشركة واحتمالية نسب الكسب او الخسارة لكل قضيه على حده وقد بلغ ما امكن حصره من قضايا صدر فيها حكم نهائي ضد الشركة نحو 39.490 مليون جنيه فضلا عن وجود نحو 15.055 مليون جنيه قيمة مطالبات قضائية (نسبى ، خدمات) مستحقة على الشركة لم تقم الشركة بإثباتها في دفاترها وسجلاتها.

يتصل بما تقدم بلغ ما أمكن حصره من القضايا المرفوعة من الشركة ضد الغير نحو 114.550 مليون جنيه كما بلغ ما أمكن حصره من القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة 27.670 مليون جنيه وما زالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء.

يتعين ضرورة موافاتنا بدراسة كاملة مستوفاة لكافة البيانات الخاصة بالقضايا ومتضمنه احتمالية الكسب والخسارة لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به في ضوء ذلك مع تدعيم المخصص بالقدر اللازم فى **2022/6/30** فى ضوء احتمالية الكسب والخسارة للدعاوى المتداولة امام القضاء مع اثبات الاثر المترتب على الاحكام النهائية الصادرة ضد الشركة واجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

3. تضمنت المخصصات نحو 64.050 مليون جنيه قيمة ما قامت الشركة بتكوينه خلال الأعوام السابقة لمواجهة الالتزامات التي قد نشأت على الشركة نتيجة عدم تنفيذ بعض العمليات وسحبها منها تتمثل في نحو 40.402 قيمة المخصص المكون لمقابلة سحب العمليات بمنطقة توشكى ، نحو 20 مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة سحب عملية بحيرة المنزلة ، نحو 2.771 مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة فرق تكلفة المسافة من كيلو 23 الى الكيلو 24.17 بتوشكى ، نحو 877 ألف جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة سحب العمل بمشروعات الإسكان ولم نواف بالدراسة الخاصة بتكوينها وقد بلغت إجمالي فروق الأسعار وغرامات التأخير التي تطالب جهات الاسناد الشركة بها عن تلك العمليات نحو 150.130مليون جنيه الامر الذى نرى معه عدم كفايتها.

يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة مع تدعيمها بالقدر اللازم.

4. تضمنت المخصصات المبالغ التالية :-

المبلغ بالجنيه	بيان
نحو 7.825 مليون جنيه	مخصص تسليم أعمال
نحو 178 ألف جنيه	مخصص التأمين على السيارات
نحو 10آلاف جنيه	مخصص استهلاك كهرباء

لم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة حتى يمكن الحكم مدى كفايتها من عدمه خاصة في ظل ان التأمين على السيارات، استهلاك الكهرباء طبيعتها تخرج عن نطاق تكوين مخصصات لمواجهتها حيث انها لا تمثل التزام حال على الشركة ويكون من المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد بسببها حيث انها تعتبر في حكم الالتزامات المؤكدة.

يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بهذه المخصصات حتى يمكن الحكم عليها وإجراء التسويات اللازمة.

5. بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في 2022/6/30 نحو 21.500 مليون جنيهاً في حين بلغ ما أمكن حصره من الأرصدة المدينة المتوقفة والمرحلة من سنوات سابقة نحو 282.155مليون جنيهاً تتمثل في نحو 64.872 مليون جنيه بحساب العملاء ، نحو 217.283 مليون جنيه ولم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين هذا المخصص.

يتعين موافاتنا بالدراسة المشار إليها لإمكانية الحكم على مدى كفاية المخصص المشار إليه

6. قامت الشركة بتكوين مخصص للضرائب المؤجلة خلال السنوات السابقة بنحو 1.604 مليون جنيه بقيمة الفروق بين الاهلاك الضريبي والاهلاك المحاسبي ويتم زيادة او تخفيضه سنويا في ضوء ما تسفر عنه مقارنة الاهلاك الضريبي بالإهلاك المحاسبي حيث تم تخفيض خلال العام المالى بنحو 240 ألف جنيه مقابل إدراجها بحساب الإيرادات وذلك قيمة الضريبة المحسوبة بنسبة 22.5% على الفرق بين الهلاك المحاسبى بنحو 1.638 مليون جنيه والاهلاك الضريبى بنحو 570 ألف جنيه بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصرى رقم (24) ضرائب الدخل والذى اوجب بقيام الشركة بإعادة دراسة وتقدير الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في نهاية كل عام على ان يتم الاعتراف بها بشكل منفصل في صلب القوائم المالية وليس ضمن المخصصات.

يتعين الإلتزام بالمعيار المذكور وأثره على نتائج الأعمال والمركز المالي.

الرد :-

يتم دارسة موقف كل مخصص على حدا وسوف يتم رد أى مخصص انتهى الغرض منه

0

- ظهر رصيد حساب البنوك الدائنة في 2022/6/30بنحو 96.339 مليون جنيه وقد تبين بشأنها مايلي :-

1. لم يتم موافاتنا بشهادات كافة البنوك الدائنة في تاريخ الميزانية للتحقق من صحة كافة الأرصدة الظاهرة بالمركز المالي كما لم ترد كشوف حساب من البنوك المتوقف التعامل معها ومنها البنك الأهلي المصري دار السلام ، بنك مصر / الموسكى ، بنك التنمية والائتمان الزراعي، بنك التعمير والإسكان ، بنك الشركة المصرفية).
2. تضمن الرصيد نحو 29.550 مليون جنيه باسم بنك مصر/الموسكى (سحب علي المكشوف دائن) في حين أن أخر شهادة من البنك في 2019/6/30 تضمنت رصيد مدين بمبلغ 89.690 مليون جنيه بفارق نحو 60.140 مليون جنيه ن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ، وقد قامت الشركة بتوقيع عقد تسوية مع البنك بتاريخ 2017/6/15 لتصبح المديونية علي الشركة نحو63.778مليون جنيه بدلاً من 112.570 مليون جنيه وقد تم تقديم شيكات آجلة للبنك بمبلغ 20 مليون جنيه ولم تلتزم الشركة بالسداد في المواعيد حيث قامت بسداد شيك واحد فقط بمبلغ 5.5 مليون جنيه والباقي لم يسدد بخلاف الفوائد المدينة من عام 2018 حتي عام 2021 وقد أدي هذا الي صدور حكم قضائى بتاريخ 2020/1/14 في الدعوى رقم 881 لسنة 7 ق من المحكمة الاقتصادية بالقاهرة لصالح البنك المذكور بالزام الشركة أن تؤدي مبلغ 89999267 جنيه للبنك المذكور بخلاف فوائد بواقع 13.5% ، وقد قامت الشركة بالطعن علي الحكم برقم 4889 لسنة 90ق لوقف تنفيذه ومازال الطعن متداول حتي تاريخه (2022/10) ولم يحدد لها جلسة ، ونشير الى ان الشركة لم تقم بإثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها وقامت الشركة بتكوين مخصص بمبلغ 30 مليون جنيه (منه 10 مليون جنيه تم إضافتها خلال العام المالى

2022/2021) لمقابلة هذا الحكم بنسبة 33.33 % من قيمة الحكم الصادر على المنشأة وذلك لحين صدور نتيجة الطعن المقدم بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (28)- المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة والاستردادات والذى اوجب الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حال (قانونى اوحكمى) ومن المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية هذا الالتزام وانه يتم التمييز بين المخصصات والاعتراف بالالتزامات الأخرى من خلال عدم التأكد من توقيت وقيمة النفقات اللازمة لتسوية الالتزام على الشركة وحيث انه صدر حكم على الشركة محدد التوقيت والمقدار فانه يخرج عن نطاق الاعتراف بالمخصصات.

يتعين اثبات كامل قيمة الحكم الصادر ضد الشركة في دفاترها وسجلاتها مع ضرورة متابعة الطعن المقدم من الشركة وموافاتنا بما تم فيه مع الحصول علي شهادة من البنك المذكور بالرصيد في **2022/6/30** واجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن التأخر في السداد والذي أدي الي صدور الحكم السابق الإشارة اليه.

الرد :-

جارى التفاوض مع البنك على التنازل عن قطعة ارض مقابل المديونية **0**

3. مازالت الشركة لم تقم برد خطابات الضمان خلال ثمانية اشهر والبالغ قيمتها فى 2022/6/30 نحو7.831 مليون جنيه لبنك الاسكندرية طبقا لعقد التسوية الموقع من بنك الاسكندرية في 2015/5/17 حتي تاريخ المراجعة في 2022/9 مما قد يعرض الشركة لعقوبة الغاء التسوية مع البنك لعدم التزامها ببنود التعاقد وكونت الشركة مخصص بمبلغ 5 مليون جنيه فقط لمقابلة تلك الالتزامات.

يتعين الالتزام بعقد التسوية مع بنك الإسكندرية والإفادة بما يتم في هذا الشأن مع تدعيم المخصص السابق تكوينه.

الرد :-

جارى العمل على رد هذه الخطابات مع رئيس القطاعات التنفيذ

4. ظهر رصيد حساب البنك الأهلي المصري فرع دار السلام في 2022/6/30 دائن بمبلغ 46.364 مليون جنيه وحتي تاريخ الفحص (2022/10) لم يتم تفعيل التسوية التي تمت مع البنك المذكور بمبلغ 26 مليون جنيه في 2014/3/24 ولم ترد شهادات من البنك المذكور حتى تاريخ الفحص حتى يمكن لنا التحقق من الوقوف صحة رصيده الظاهر بالقوائم المالية وقد قام البنك المذكور برفع الدعوي رقم 130 لسنة 12 ق أمام المحكمة الاقتصادية بالقاهرة وصدر له الحكم في 2021/8/1 بالزام الشركة بمبلغ 77191550 جنيه بالإضافة الى العوائد الاتفاقية بواقع 12.5% سنويا من تاريخ المطالبة 2019/12/31 وحتى تاريخ السداد وعائد تأخير عن المديونية الناشئة عن عقد التسهيل لإصدار خطابات الضمان دون باقي المديونية بواقع 2% من تاريخ اليوم التالي 2020/1/1 وحتى تاريخ السداد ولم تقم الشركة بإثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها.

يتعين تحديد المسئولية بشأن عدم تفعيل التسوية المشار اليها وموافاتنا بصورة من الحكم السابق الإشارة اليه بمجرد الحصول عليه مع تكوين المخصص اللازم.

الرد :-

تم عرض قطعة ارض على المسئولين بالبنك الاهلى وحالياً يتم تقييم الاراضى بمنطقة المغتربين وستكون سداداً لقيمة المديونية بالكامل بعد اعفاء الشركة من باقى الفوائد **0**

- ظهر رصيد حساب الضرائب دائنا في 2022/6/30 بنحو 24.340 مليون جنيه منه **وقد تضمن الرصيد ما يلى :-**

أ- نحو 16.205 مليون جنيه قيمة ضرائب الداخل المستحقة على أرباح الشركة في حين بلغت إجمالي قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل مستحقة عن الشركة (أرباح شركات أموال) عن الأعوام 1996/1995 حتى عام 2018/2017 نحو 283.994 مليون جنيه وذلك من واقع نموذج (19) – ليس ربط نهائي- بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة نحو 124.538 مليون جنيه.

ب- نحو 3.209 مليون جنيه قيمة ضرائب المبيعات المستحقة على الشركة في بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات من واقع نموذج (3سداد)- ربط نهائي - خلال الفترة من 2011/6 حتى 2018/6 شاملة غرامات التأخير حتى 2022/2 نحو 28.308 مليون جنيه.

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة من مصلحة الضرائب بشأن تلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة لضبط أرصدة الشركة الخاصة بمستحقات مصلحة الضرائب حتى يمكن لنا التحقق من صحتها مع ضرورة الاتفاق مع المصلحة على جدولت تلك المستحقات وسرعة سدادها تجنبا لتعرض الشركة للجزاءات والغرامات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الضريبية الموحدة.

الرد :-

هذا الرصيد قيمة الاقرارات السنوية المقدمة من الشركة الى المصلحة حتى عام **2000** ويباقى السنوات الاقرارات المقدمه خسائر أم مطلبة الضرائب بمبلغ **193.020** لم يتم الربط النهائى للشركة حيث لم يتم فحص الشركة نهائياً حتى تاريخه بخلاف الدعوات القضائية المرفوعة من الشركة ضد مصلحة الضرائب ولم يبت فيها حتى الان **0**

- ظهر رصيد حساب الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالقوائم المالية في 2022/6/30بنحو 421.547 مليون جنيه **وقد تضمن الحساب المبالغ الاتية في 2022/6/30 :-**

1- نحو 6.270مليون جنيه باسم أقساط أرض سهل الطينة ويمثل الباقي من ثمن الأرض المشتراة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير حيث قامت الشركة بسداد 916 ألف جنيه مقدم ثمن الأرض والمقسطة على عشر سنوات واستحق القسط الأول في ديسمبر 2014 ولم تقم الشركة بسداد أي قسط من اقساط تلك الأراضي لهيئة

التعمير (تم خصم جزء من أقساط الأرض من قيمة العمليات المنفذة من قبل الشركة لصالح هيئة التعمير) بالرغم من قيام الشركة ببيع ما يقرب من 80% من تلك الاراضي مما قد يعرض الشركة لغرامات تأخير.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم سداد الأقساط المستحقة في مواعيدها المحددة.

الرد :-

بسبب نقص السيولة بالشركة **0**

2- نحو 1.906 مليون جنيه باسم اقساط ضريبة المبيعات والتي تمثل المستحق لمصلحة الضرائب على المبيعات على السلع الرأسمالية بناءً على المصادقة الواردة من مصلحة الضرائب على المبيعات (قيمة مضافة) بتاريخ 2017/7/10 بناءً على حكم المحكمة في القضية رقم 5654 لسنة 60ق بالقضاء الإداري بالإسكندرية ونشير الى قيام مصلحة الضرائب بالحجز على معظم أرصدة الشركة لدى البنوك التي تتعامل معها بتاريخ 2018/1/23 بنحو 8.592 مليون جنيه بقيمة المستحق للمصلحة المذكورة عن ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية (ضريبة المبيعات على الالات والمعدات التي قامت الشركة بإستيرادها) عن الفترة 2009/6 حتى 2016/5 بفرق 6.686 مليون جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة.

يتعين إثبات قيمة المطالبة الضريبية الواردة للشركة من مركز كبار الممولين بخصوص ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية مع العمل على سرعة سداد تلك المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب على المبيعات حتى لا تتعرض الشركة للغرامات والعقوبات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبة الموحد.

3- نحو 135.471 مليون جنيه قيمة المستحق لصالح الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بعد قيام الشركة بتخفيض المديونية المستحقة للهيئة المذكورة بنحو 22.411 مليون جنيه مقابل تخفيض حساب الخسائر المرحلة بها قيمة فروق اشتراكات وفوائد نتيجة تحول الشركة من مظلة القانون 159 لسنة 1981 (قطاع خاص) الى القانون 203 لسنة 1991 (قطاع أعمال) اعتبارا من 2015/3/30 وذلك وفقا لخطاب مكتب تأمينات قطاع عام حلوان للسيد / رئيس مجلس إدارة الشركة بتاريخ 2022/4/5.

فضلا عن قيام الشركة بتحميل مصروفات العام بنحو 4.169 مليون جنيه قيمة الاشتراكات التأمينية خلال الفترة من 2022/1/1 الى 2022/6/31 من وجهة نظر الشركة لعدم الحصول على شهادة من التأمينات في 2022./6/30

يتصل بما تقدم تم الاتفاق بين الشركة والهيئة المذكورة بتاريخ 2021/7/27على جدولة المديونيات المستحقةعلى الشركة لصالح الهيئة المذكورة مقابل قيام الهيئة برفع الحجز على أصول الشركة على انيتم تقسيط المبالغ المستحقة على الشركة للهيئة على أقساط شهرية عددها 96 قسط قيمة كل قسط 1,285 مليون جنيه.

يتعين :-

1- الحصول على شهادة من هيئة التأمينات الاجتماعية بالرصيد المستحق على الشركة في **2022/6/30** حتى يمكن لنا التحقق من صحة رصيدها وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.

2- سرعة سداد مستحقات الهيئة وخاصةً حصة العاملين التابعين للشركة في المواعيد القانونية حتى لا تتعرض الشركة لمزيد من العقوبات والغرامات المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية الجديد **148** لسنة **2019**.

الرد :-

جارى التفاوض مع هيئة التأمينات واجراء التسويات اللازمة وتم عمل قيد تعديل لمبلغ **6.917** مليون بمستند رقم **334 /6/ 2022 0**

4- نحو 28.308 مليون جنيه باسم /أمانات المقاولين وهي تمثل مبالغ محتجزة من المقاولين مقابل الأعمال المسندة إليهم من الشركة وقد لوحظ أن الشركة دأبت على استقطاع تلك المبالغ من المقاولين وتعليتها بالأرصدة الدائنة واستخدامها في أنشطة الشركة المختلفة دون سدادها لأصحابها.

يتعين بحث تلك المبالغ والعمل على تسويتها.

5- عدم قيام الشركة بسداد مبلغ 1295213جنيهاً في 2021/6/30 لشركة الفارس الذهبي وذلك عن تنفيذ أعمال توريد رمال نظيفة وأتربة صالحة للردم من خارج الموقع لمشروع المزارع السمكية ببورسعيد وكذا مبلغ 1467750 جنيهاً قيمة تأمين نهائي على ذمة تلك الأعمال على الرغم من قيام المقاول بتنفيذ كافة الأعمال المسندة إليه.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم صرف تلك المبالغ.

الرد :-

يتم صرف مستحقات مقاولى الباطن بناءآ على موافقة ادارة الشركة **0**

- ظهر رصيد قروض وتسهيلات قصيرة الاجل في 2022/6/30 بنحو 59.004 مليون جنيه مقابل نحو 54.436 مليون جنيه في 2021/6/30 بزيادة قدرها نحو 4.568 مليون جنيه يرجع تاريخ استحقاق بعضها من أكثر من 10 سنوات وبعض تلك القروض واردة من جهات أجنبية لحساب هيئة التعمير وقد تضمن الحساب ما يلى :-

1- نحو 44.366 مليون قروض حصلت عليها الشركة من الهيئة العامية لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية تتمثل في نحو 27.817 مليون جنيه قيمة حصة الشركة في قرض صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي ، نحو 14.734 قرض بنك الاستثمار الأوروبي وتلك القروض ممنوحة للحكومة المصرية ممثلة في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية في صورة معدات ويتم سدادها على اقساط نصف سنوية بمعدل فائدة 8% سنويا دون أن تلتزم الشركة بالسداد خلال المدد المقررة (2015/12 بالنسبة لقرض أبوظبى ، 2009/5/15 بالنسبة لقرض بنك الاستثمار الاوروبى) ، نحو 1.814 مليون جنيه واجبة السداد للهيئة منذ عدة سنوات(اعتمادات مستندية المعونة الأمريكية).وقد تبين توقف الشركة عن سداد تلك القروض الامر الذى قد يترتب عليه تحمل الشركة أعباء اضافية تتمثل في الفوائد التي تحملتها الشركة نتيجة عدم التزامها بالسداد.

يتعين إجراء المطابقة اللازمة على أرصدة تلك القروض مع الهيئة المذكورة حتى يمكن التحقق من صحة الرصيد الظاهر في **2022/6/30** مع بيان اسباب عدم قيام الشركة بسداد القروض المستحقة عليها في المواعيد المحددة.

الرد :ـ

سوف يتم السداد عند توافر سيولة

2- نحو 3.832 مليون جنيه تمثل رصيد المديونية المستحق لبنك الاستثمار القومي عن القروض التي حصلت ليها الشركة والتي توقفت الشركة عن سدادها منذ عام 2006.

يتعين العمل على سداد تلك المديونية المستحقة للبنك المذكور حتى لا تتحمل الشركة مزيدا من الفوائد على رصيد القروض غير المسددة.

الرد :ـ

تم عمل التسوية اللازمة والفرق عبارة عن فوائد مستحق على القرض بمبلغ **602966** جنيهاً وتم اثباتها بمستند **307 /6 / 2022**وفوائد مستحقة لصالح الشركة عن ال**5**% اورق المالية بمبلغ **7079.27** وتم اثباتها بمستند **303/6/2 022 0**

3- نحو 2.808 مليون جنيه يتمثل في نحو 1.250 مليون قيمة أصل القرض الممنوح للشركة من قبل وزارة المالية بتاريخ 2012/5/20 وذلك لصرف أجور العمال على ان يتم سداده خلال عام بفائدة قدرها 13% سنوياً وقد تم مد اجل القرض حتي 2015/11 ولم يعاد تجديده بالإضافة الى نحو 1.558 مليون جنيه قيمة الفوائد التي تحملتها الشركة منذ تاريخ منح القرض حتى 2021/6/30 (لوحظ قيام الشركة بحسابها كل عام بشكل تقديري على أساس 13% سنويا لعدم ورود شهادة او مصادقة من وزارة المالية)وهى ازيد من قيمة أصل القرض نفسه نتيجة لعدم التزام الشركة بسداد قيمة القرض في المواعيد المقررة ونشير الى ان الشركة لم تقم بحساب قيمة الفائدة المستحقة على رصيد القرض خلال العام المالي 2022/2021ولم توافينا الشركة بشهادة او مصادقة من وزارة المالية تؤيد صحة هذا الرصيد الامر الذي لا يمكننا معه التحقق من صحته.

يتعين بيان اسباب عدم قيام الشركة بسداد فوائد القرض المستحقة عليها الأمر الذي ترتب عليه تحمل الشركة لأعباء مالية لا مبرر لها تتمثل فى قيمة الفوائد المستحقة نتيجة عدم الـالتزام بالسداد مع ضرورة مخاطبة وزارة المالية للحصول على شهادة منها برصيد القرض والفوائد المستحقة في **2022/6/30** وسرعة السداد تجنبا لتحمل الشركة أعباء مالية لا مبرر لها والافادة.

الرد :ـ

سيتم السداد حين توافر سيولة وسيراع لاحقا عمل مطابقة مع وزارة المالية **0**

4- نحو 4 مليون جنيه قيمة القرض التي حصلت عليه الشركة من الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياة الجوفية خلال العام المالي 2022/2021 لدعم الشركة في سداد أجور العمال نتيجة العجز الشديد التي تعاني منه الشركة في السيولة النقدية.

يتعين العمل على تنشيط حجم أعمال الشركة بما يساهم في تعظيم إيرادات وتغطية مصروفاتها وسداد التزاماتها مع العمل على سداد هذا القرض.

الرد :-

سوف يتم السداد عند توافر سيولة

- ظهر رصيد حساب الدفعات المقدمة من بيع اراضي في 2022/6/30 بنحو 10.285 مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلى :-

1- نحو 1.170 مليون جنيه قيمة مقدمات حجز أراضي بور سعيد حيث قامت الشركة بالإعلان عن بيع أراضي بجنوب بور سعيد والتي تبلغ مساحتها 2000 فدان والتي كان من المفترض أن يتم تخصيصها للشركة بموجب المادة الثانية من القرار الوزاري رقم 130 لسنة 2000حيث أن هذه الأرض كانت ملك الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير ثم انتقلت حوزتها إلى محافظة بورسعيد بقرار من رئاسة الجمهورية وبموجب القرار الوزاري رقم 146لسنة 2009 والذي بموجبه تم إلغاء التخصيص للشركة.

يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن.

2- نحو 9.115 مليون جنيه قيمة جدية حجز أراضي كان سيتم تخصيصها للشركة و قامت الهيئة بتوزيعها بمعرفتها وتم تحصيل مقدمات حجز لتلك الاراض من قبل الشركة مما حدا بالهيئة بمطالبة الشركة بسداد ما تم تحصيله كمقدمات ثمن لتلك الأراضي منذ عام 1996 .

يتعين العمل علي سداد تلك الاموال للهيئة لحين تخصيص أراضى جديدة للشركة .

الرد :-

سيتم السداد عند توافر السيولة اللازمة لذلك **0**

- بلغت ايرادات النشاط في 2022/6/30 نحو 45.109 مليون جنيه مقابل نحو 113.877 مليون جنيه في 2021/6/30 بانخفاض قدره 68.768 مليون جنيه بنسبة60.39 % تقريبا الامر الذي يعكس تدهور الأوضاع التشغيلية والمالية بالشركة وهو ما انعكس على نتيجة العام حيث حققت الشركة خسارة خلال العام المالى 2022/2021 بنحو 56.793 مليون جنيه مقابل خسارة خلال العام المالى 2021/2020 بنحو 26.537 مليون جنيه بزيادة قدرها نحو 30.256 مليون جنيه بنسبة 114% تقريبا.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على زيادة حجم أعمال الشركة لتعظيم إيرادات وتغطية مصروفاتها وبما يحقق اعلى عائد اقتصادي ممكن.

الرد :-

نحيط سيادتكم علماً بانه تم الصرف على اصلاح المعدات ولم يتم بيع اى من معدات او اراضى خلال العام المالى الحالى بخلاف العام المالى السابق وانه لم يتم انهاء اجراءات بعض المستخلصات حتى **2022/6/30 0**

- عدم وجود معايير يتم علي أساسها حساب رسوم الموافقة علي تغيير النشاط والموافقة والتصريح بالبناء وتحويل جزء من الأرض الزراعية الي أراضي مباني يقام عليها انشاءات لاسيما في ظل التباين الكبير في تقدير تلك الرسوم لأراضي تقع ضمن ذات المنطقة (منطقة غرب النوبارية).

يتعين موافاتنا بالأسس والقواعد التي يتم بناء عليها تحديد الرسوم التي تحصل عليها الشركة نظير اصدار هذه الموافقات.

- حققت الشركة خسائر تشغيل كبيرة فضلاً عن التدهور الملحوظ في قيمة الأصول المستخدمة في توليد التدفقات النقدية حيث بلغت تكاليف النشاط بقائمة الدخل عن الفترة من 2021/7/1 حتى 2022/6/30 نحو 69.558 مليون جنيه وقد تبين تحقيق كافة المناطق والقطاعات والعلميات الرئيسية بالشركة خسائر فى 2022/6/30 نتيجة زيادة مصروفات هذه المناطق والقطاعات عن إيراداتها فضلا عن وجود قطاعات لم تحقق اية إيرادات خلال العام المالى 2022/2021 منها على سبيل المثال(منطقة الفيوم ، منطقة وادى النقرة ، منطقة غرب النوبارية ، منطقة جنوب القنطرة (شمال سيناء) ، منطقة زغلول الثالثة ، عملية طلمبات النصر /4،....) مع تحميل الشركة مصروفات عنها (خامات ، أجور ،... الخ) .
- يتعين دراسة أسباب تحقيق بعض مناطق وقطاعات الشركة لهذا العجز وعدم تحقيق أي إيرادات لبعض المناطق مع وجود مصروفات لها مما أثر سلباً على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها.

الرد :-

جارى تنفيذ وعمل ختامى لهذه العمليات لتجنب المزيد من الخسائر **0**

- تمت موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسة رقم 88 بتاريخ 2018/8/2 علي عرض جميع ارصدة مخزن الخامات بالمركز الرئيسي للبيع بخلاف بعض البنود تحسباً لحاجة العمل اليها مستقبلاً ، وعليه تم تشكيل لجنة لفحص محتويات المخزن المذكور بتاريخ 2018/8/27 والتي انتهت لعدم حاجة العمل لجميع الأرصدة الموجودة بالمخزن فيما عدا بعض البنود والتي يمكن الاحتياج اليها مستقبلاً (عدد 40 صنف)، إلا ان مجلس إدارة الشركة بتاريخ 2020/12/7 وافق علي بيع تلك الأصناف السابق استبعادها تحسباً لحاجة العمل اليها وبناء عليه تم بيع تلك الأصناف بالوزن بالرغم من انها من أصناف يتم تداولها بالمتر أو بالعدد (مواسير ، كمر ، كوع).

يتعين اجراء المسائلة الواجبة بشأن بيع أصناف بالرغم من ان اللجنة المشكلة السابق الإشارة اليها انتهت الي عدم التصرف في تلك الأصناف تحسباً لحاجة العمل اليها هذا بالإضافة الى انه تم بيع هذه الأصناف بالطن بينما عند شرائها تم الشراء بالعدد أو بالمتر، وكذا شراء أصناف تزيد عن حاجة العمل الامر الذي ترتب عليه بيعها فيما بعد.

الرد :-

يرجى التفضل بالاحاطه بأنه بناء على تقرير اللجنة المشكلة بالقرار الادارى رقم (**323**) بتاريخ **2018/8/2** تم العرض على مجلس ادارة الشركة بالجلسة رقم **88** وتم الموافقة على عرض جميع ارصدة مخزن خامات المركز الرئيسى للبيع نظراً لعدم حاجة العمل اليها عدا البنود المشار اليها بمحضر اعمال اللجنة وعددها اربعون صنفاً (تم استبعادها لحاجة العمل اليها) **0**

ونظراً لمرور اكثر من ثلاث سنوات دون استخدام تلك الاصناف وحيث ان تلك البنود التى تم بيعها وعددها ستة بنود فقط بعضها مخزن خارج المخزن بالعراء ومعرضة للتلف لتعرضها للعوامل الجوية حيث ان يترواح اطوالها **6 ـ 9** متر وثقيلة الوزن **0**

فانه تم العرض على الجهة الفنية المختصة بالشركة لمعرفة مدى احتياجها لتلك الاصناف والتى افادت بعدم احتياجها لتلك الاصناف ويمكن عرضها للبيع للاستفادة من حصيلة بيعها فى سد بعض متطلبات الشركة وبناء عليه تم العرض على السيد المهندس / رئيس مجلس الادارة للنظر فى الموافقة على العرض على مجلس ادارة الشركة للموافقة على بيع تلك الاصناف **0**

وافق مجلس الادارة بالجلسة رقم (**125**) بتاريخ **2020/12/7** على البيع للاستفادة من حصيلة البيع وبناء على ذلك تم بيع تلك الاصناف بعد تسعيرها بمعرفة لجنة التسعير المشكلة لهذا الغرض ووفقاً للضوابط المحددة للبيع **0**

كما نود الاحاطة بانه تم تسعير تلك الاصناف على اساس القيمة البيعية للطن حتى يسهل عملية البيع وذلك بعد مراعاة سعر السوق للقطعه ووزنها وحالتها وقت البيع والقيمة الدفترية **0**

- اعتماد الشركة بصفة اساسية على مقاولي الباطن في تنفيذ عملياتها حيث بلغ ما أمكن حصره من قيمة الأعمال المسندة لمقاولي الباطن خلال العام المالي2021/2020 نحو 43.194 مليون جنيه بنسبة 96% تقريبا من إجمالي الأعمال المنفذة خلال العام والبالغة نحو 44.974 مليون جنيه.

يتعين العمل على تنفيذ الأعمال ذاتيا تعظيما للأرباح وتدعيما للمركز المالي للشركة خاصة في ظل وجود طاقات عاطلة غير مستغلة.

- لم تقم الشركة بحساب وسداد قيمة المساهمة التكافلية بواقع (أثنين ونص في الألف) من جملة إيراداتها السنوية بالمخالفة للمادة (40) البند التاسع من قانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018.

يتعين الالتزام بأحكام القانون المشار إليه.

- تضمنت الإيرادات في 2022/6/30 نحو 592 ألف جنيه قيمة الإيرادات الناتجة من بيع المخلفات والكهنة خلال العام المالى 2022/2021 وقد تبين انعدام الرقابة الداخلية علي اعمال المزادات بالشركة ومن مظاهر ذلك:-

أ- اعتماد الشركة علي طريقة البيع بالمزايدة المحدودة (الممارسة) لكافة المزادات التي اقامتها خلال العام المالي .

ب- قيام الشركة بتوجيه خطابات الدعوة لعدد محدود من المتزايدين دون وجود ضوابط واضحة لكيفية توجيه الدعوات للمتزايدين أو طريقة اختيارهم ، الامر الذي ترتب عليه اقتصار التعامل علي عدد محدود من المتزايدين يتصل بذلك حصول الشركة في بعض حالات البيع علي عروض أسعار من المتزايدين الموجودين في محيط ما يتم بيعه مثال ذلك عملية بيع الأصناف الكهنة بمنطقة الإسكندرية حيث قامت لجنة البيع بعمل الان محدود بين مواطنين الجيرة وفقا لما هو وارد بمحضر المزايدة المؤرخ 202/10/14 وتقدم عدد 3 عروض فقط وتم الترسية على التاجر / سامى فتحى خميس.

يتعين وضع ضوابط واليات محددة وواضحة تكفل توجيه الدعوة لأكبر عدد من المتزايدين للحصول على أفضل الشروط والاسعار.

الرد :-

لم يتم تكليف الرقابة الداخلية للاشتراك فى اجراءات المزادات بالشركة كما انه لم يتضمن قرار تشكيل لجان المزادات أى عنصر من الرقابة الداخلية وسيتم مراعاة ذلك مستقبلاً بتواجد عضو من المراقبة الداخلية للمزادات التى تقوم بها الشركة **0**

ج- عدم قيام الشركة بتقييم مخزون الخردة حيث ظهرت قيمته ضمن المخزون بصفر رغم أن محاضر الجرد الفعلي لمخازن الخردة بمناطق الشركة المختلفة أظهرت وجود أرصدة للعديد من الأصناف ترتب على ذلك عدم صحة المعالجة المحاسبية التي تتبعها الشركة عند بيع تلك الأصناف حيث يتم إدراج كامل القيمة البيعية لها ضمن الإيرادات المتنوعة حـ/أرباح بيع مخلفات دون قيام الشركة بتخفيض مخزون الخردة بالقيمة الدفترية لما تم بيعه رغم صرفها من مخزن الخردة بموجب اذون صرف وقد بلغ ما امكن حصره من المبالغ المدرجة بحساب أرباح بيع مخلفات خلال الفترة من 2021/7/1 حتى 2022/6/30 نحو 592 ألف جنيه.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع حصر كافة أصناف الخردة وتقييم مخزون الخردة بالقيمة التقديرية للأصناف خلال الفترة محسوبة على أساس صافي قيمتها البيعية وتخفيضه بالقيمة الدفترية للأصناف المباعة خلال الفترة مع مراعاة ملاحظاتنا الواردة في تقرير الجرد السنوي المبلغ للشركة في هذا الشأن.

الرد :-

سوف يراعا ذلك لاحقاً

- تم التعاقد بين الشركة، شركة كونكورد للهندسة والمقاولات على توريد و تصنيع خلطة اسفلتية من محطة الاسفلت المملوكة للشركة لصالح الشركة المذكورة بمبلغ 53 جنيه للطن شامل ضريبة القيمة المضافة حتى 5000 طن وبسعر 30 جنيه / الطن للكميات التي تزيد عن 5000 طن وقد تبين بشأنه ما يلى:-

1- بلغت إجمالي الكميات الموردة من قبل الشركة للشركة المذكورة نحو23791.5 طن بسعر 53 جنيه بإجمالي قيمة 1260949.5 جنيه ، 648 طن بسعر 30 جنيه للطن بإجمالي قيمة 19440 جنيه (تم اثبات المبالغ ضمن حساب إيرادات النشاط) وذلك وفقا للمستخلص الختامي المقدم من المقاول بتاريخ 2022/7/15 عن الاعمال المنفذة حتى 2022/5/31 لتصبح إجمالي القيمة الموردة للشركة المذكورة 24439.5 طن وهو ما تم محاسبة الشركة المذكورة عليه في حين ان البند (2) من البند السابع من العقد المبرم مع الشركة المذكورة يتضمن التزام المقاول بحمل قيمة الحد الأدنى (250 طن / يوم) بواقع 20 يوم عمل شهريا وحيث ان مدة العقد 6 شهور وقام المقاول بتقديم 6 مستخلصات عن الشهور7 ،8 ، 9 ، 2021/11، 1 ،2022/2 يصبح الحد الادنى الواجب حساب المقاول عليه كمية 30000 طن وليس 24439.5 طن بالمخالفة لشروط العقد.

2- قامت الشركة المذكورة بخصم مبلغ 20700 جنيه من مستحقات الشركة عن توريد الخلطة الاسفلتية لصالحه وقد قامت الشركة بقبول هذا الخصم وتحميله على مصروفاتها بالمخالفة للبند(1) من البند السابع من التعاقد المبرم مع المقاول المذكور والذي ينص على التزام المقاول بتوفير السولار والزيوت اللازمة لتشغيل المحطة واللودر وكافة الخامات اللازمة للتشغيل بمعرفته وعلى حسابه طول فترة التنفيذ.

3- قامت الشركة المذكورة بخصم مبلغ 103091 جنيه قيمة صيانة الخلاطة وقد قبلت الشركة بهذا الخصم وقامت بتحميل مصروفاتها به لم نتمكن من التحقق من صحته خاصة ان البند الأول من البند السادس من التعاقد المبرم مع الشركة المذكورة ينص على تحمل الشركة (الشركة العامة) صيانة محطة الخلط وتوفير اطقم التشغيل اللازمة وكذلك الإصلاحات المطلوبة للخلاطة لضمان التشغيل على الوجه الأمثل وعليه لن نتحقق من صحة المبلغ المخصوم من قبل الشركة المذكورة تحت مسمى صيانة الخلاطة ولم توافينا الشركة بالمستندات المؤيدة له حوما اذا كانت الشركة المذكورة قد قامت بصيانة الخلاطة من عدمه ومدى احتياج محطة الخلط للصيانة من عدمه.يتعين إجراء المسائلة الواجبة بشأن ما تقدم خاصة بخصوص محاسبة الشركة وقبول خصم مبالغ من مستحقات الشركة بالمخالفة لشروط التعاقد.

الرد :ـ

نحيط سيادتكم علماً بالاتى :ـ

1 ـ لم يتم تشغيل المحطة بكامل طاقتها فى بداية العمل حيث كان هناك فترة اختبارات لاعتماد المحطة وعمل المعايرة المطلوبة من قبل جهاز الاشراف واثناء ذلك وجدت أعطال معينة لازفة لضبط المحطة وجعلها مطابقة للمواصفات المطلوبة وتحقيق شروط المعايرةومن ذلك :ـ

ـ تغيير طقم الغرابيل بالكامل وهذه الغرابيل تصنيعها خصيصاً بمقاسات معينة وليست جاهزة مما يتطلب وقتا لتجهيزها **0**

ـ تعديل نظام تشغيل المحطة من النظام نصفآلى الى آلى بالكامل **0**

ـ بعض المحركات الكهربائية كانت تالفة وتم اصلاحها **0**

2 ـ بعد ضبط هذه الاشياء واجراء تلك الاصلاحات تم تشغيل المحطة وكانت تحقق وتزيد عن الحد الادنى **0**

3 ـ أثناء التشغيل تظهر أعطال طارئة لطبيعة العمل كتلف المحركات الكهربية ويلوف الهواء وغيرها مما يستغرق وقتاً **0**

4 ـ الاحوال الجوية أثناء الشتاء كانت تعطل العمل حيث لايمكن العمل أثناء نزول الامطار ومنطقة بلطيم منطقة ساحلية وأمطارها غزيرة **0**

5 ـ وجود نقص فى خامة مادة البيتومين وهى مادة سيادية لايمكن الحصول عليها الا من شركات البترول الحكةمية **0**

وحيث أنه حسب البند السادس ـ التزامات الطرف الاول من العقد ان عليها اجراء الاصلاحات اللازمة وحسب المادة "**2**" من نفس البند أنه يتم خصم أيام العطلات من أيام الحد الادنى للعمل **0**

وحسب المادة "**20**" من البند السابع ـ التزامات الطرف الثانى ـ أنه يجور التغاضى عن الحد الادنى فى حالة الظروف القهرية كالظروف الجوية وغيرها **0**

لذلك بعد خصم العطلات التى كانت بسبب الاعطال والظروف الجوية ـ تم انتاج هذه الكمية **24429.5** ولم يتم تطبيق الحد الادنى فى بعض الشهور **0**

- تم التعاقد بين الشركة وبين شركة بيراميدز للمقاولات والتوريدات بتاريخ 2022/2/20 على تأجير بلدوزر كوماتسو 375 بسعر 4500 جنيه / اليوم لمدة 4 شهور (الشهر 26 يوم) بإجمالي قيمة 468 ألف جنيه بواقع 117 ألف جنيه شهريا منها نحو221 ألف جنيه تم تحصيلها من العميل وإدراجها بحساب الإيرادات ، الباقى بنحو 247 جنيه تم تحميلها على حساب العميل ضمن حساب الأرصدة المدينة مقابل إدراجها ضمن الإيرادات بالخطأ حيث كان يجب إدراجها بالأرصدة الدائنة نتيجة لمخالفة الشركة لشروط العقد المبرم مع الشركة المذكورة حيث تم محاسبة الشركة المذكورة بنحو 221 ألف جنيه قيمة ايجار البلدوزر خلال فترة التنفيذ وفقا للساعات المستخدمة دون مراعاة الحد الأدنى للتشغيل في حين كان يجب محاسبتها بنحو 468 ألف جنيه (117 ألف جنيه شهريا * 4 شهور تنفيذ) حيث ان العقد تضمن القيمة الايجارية للبلدوزر محسوبة على أساس 8 ساعات تشغيل للمدة وعدد أيام عمل 26 يوم كما تضمن التزام الشركة المذكورة بتحمل القيمة الايجارية للمعدة في حالة توقف المعدة بسبب عدم توفير سولار او زيوت او قطع الغيار اللازمة للتشغيل وفى حالة عدم وجود الخامات اللازمة للتشغيل على ان تتحمل الشركة اصلاح الأعطال الجسيمة فقط (العمرات) وتوفير طاقم التشغيل.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع إجراء التسوية اللازمة في ضوء ذلك.

الرد :ـ

تم عمل فروق ايجار بلدوزر كوماتسو **375** شاسية **17345** بالمستند **2022/6/335 0**

- تبين خصم كامل قيمة المستخلص الخاص بعملية (457/40) بإنشاء المصارف الرئيسية لمساحة 10000 فدان بمنطقة امتداد البستان والبالغ إجمالي قيمته 706166.50 جنيه من قبل جهة الاسناد / هيئة التعمير وعدم سداد اى مستحقات بشأنه للشركة منه نحو 79 ألف جنيه غرامة تأخير ، نحو550 ألف جنيه أمانات معلاه.

يتعين بيان أسباب تحمل الشركة لتلك الغرامة مع بحث ودراسة موقف الامانات المعلاة مع جهة الاسناد وإجراء ما يلزم من تسويات بشأنها في ضوء ذلك.

الرد :ـ

لوجود مديونيات على العملية **0**

- قامت الشركة بإبرام عقد شراكة بتاريخ 2022/8/9 مع المستثمر / إسماعيل سيد يونس على انشاء مشروع (ملعب كرة قدم ، نادى اجتماعي ، قاعة افراح ، كافيه ، منطقة ملاهى) وذلك على ارض الشركة الكائنة بدار السلام على مساحة 5000 متر على ان يلتزم المستثمر بتوفير التمويل اللازم لإقامة الانشاءات الخاصة بالمشروعات على ان تكون إيرادات المشروع بعد خصم تكاليف التشغيل بواقع 62 % من صافي الإيرادات للشركة ، 38% للمستثمر وقد تبين بشأنه:-

1- صورية إجراءات التعاقد مع المستثمر المذكور وذلك للأسباب الاتية :-

أ- تبين ان بدء العمل الفعلي بالمشروع تم بتاريخ 4 ، 5، 6 /2022 حيث قام بإقامة جزء من الانشاءات الخاصة بالمشروعات موضوع التعاقد (مثل ملعب كرة القدم) وتحصيل إيرادات عنها وذلك قبل إبرام التعاقد مع المستثمر وقبل عمل المزايدة بالمظاريف المغلقة والبت فيها بفوز المستثمر بالمزايدة بتاريخ 2022/7/31وقبل موافقة الشركة القابضة على هذا التعاقد ونشير الى انه لم يتم تسليم الأرض للمستثمر بموجب محضر تسليم قبل قيامه بالبدء الفعلى في تنفيذ الانشاءات حتى تاريخه (2022/10) ولم يتبين لنا مدى إجراء رفع مساحي لارض المشروع من عدمه للتحقق من صحة مساحة قطعة الارض المسلمه للمستثمر.

ب- تم التعاقد مع المستثمر بموجب تأشيرة من السيد / العضو المنتدب التنفيذي للشركة على الرغم من عدم قيام (السلطة المختصة) -مجلس إدارة الشركة-حتى تاريخه (2022/10) بالموافقة على إجراءات المزايدة والتي انتهت بفوز المستثمر المذكور.

ج- وجود العديد من الأدلة الموضوعية على ان الشركة باشرت التعاقد مع المستثمر المذكور قبل تاريخ الإعلان على مزايدة المشروع بالمظاريف المغلقة ومنها تضمين بالبند م/11/12 من محضر مجلس إدارة الشركة رقم (12) المنعقد بتاريخ 2022/5/9 النظر في مشروع عقد الشراكة مع المستثمر المذكور والعروض المقدمة منه ، وجود خطاب صادر من السيد اللواء المهندس / رئيس الشركة القابضة بتاريخ 2022/5/24 للشركة يتضمن بعض الملاحظات على ما جاء بمحضر مجلس إدارة الشركة رقم (12) المنعقد بتاريخ 2022/5/9 بخصوص العروض المقدمة من المستثمر المذكور ، وجود إخطار من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (12) بتاريخ 2022/5/9(م/11/12) والخاص بتكليف اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة بمراجعة مشروع عقد الشراكة بين الشركة والمستثمر المذكور لإنشاء بعض المشروعات الرياضية والترفيهية والخدمية.

2- تضمنت كراسة الشروط ان مدة التعاقد 15 عام وتم التعاقد مع المستثمر المذكور على ذلك الأساس في حين ان تقرير اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة انتهى بتاريخ 2022/5/11 الى ان مدة التعاقد يجب الا تزيد عن 5 سنوات ويجوز تجديد التعاقد في نهاية المدة بموافقة الطرفين.

3- لم يتبين لنا مدى قيام المستثمر المذكور بإستخراج التراخيص اللازمة للتشغيل من الجهات المختصة من عدمه خاصة ان المشروعات المتعاقد بشأنها معه ليس من ضمن النشاط الأساسي للشركة بالمخالفة للمادة 40 من النظام الأساسي للشركة.

4- تبين ان المشروع يعتمد بصورة أساسية على مرافق الشركة من كهرباء ومياه بالمخالفة لكراسة الشروط التي تم طرح المزايدة على أساسها والبند السابع من العقد المبرم معه و ما انتهى اليه تقرير اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة بتاريخ 2022/5/11 حيث تضمنوا التزام المستثمر المذكور بإدخال كافة المرافق اللازمة وتركيب عدادات كهرباء ومياه مستقلة للمشاريع على حسابه الخاص والحصول على جميع تراخيصها باسم الشركة وذلك قبل البدء في تنفيذ المشروعات محل التعاقد ولم يتبين لنا الأساس الذى سوف يتم محاسبة المستثمر عليه فيما يتعلق بإستهلاك الكهرباء والمياه خاصة انه تدخل ضمن قراءات عدادات الشركة.

5- لم يتبين لنا مدى تحديد مواصفات وحدود مساحة قطعة الأرض المخصصة لكل مشروع من المشاري المزمع انشاؤها من عدمه ومقارنتها بالمقايسة التقديرية التي سوف يتحملها المستثمر المذكور لتحديد مدى تناسبها مع قيمة كل ارض حيث ان القيمة التقديرية لكامل مساحة ارض المشروع لا تقل عن 50 مليون جنيه وكذا إمكانية الحكم على نسبة المشاركة (62% للشركة ، 38% للمستثمر المذكور) وفقا لمساحة الأرض موقعها وقيمتها وتكلفة المشروع.

6- لم يتبين لنا التزام المستثمر المذكور بتوريد 30 % من قيمة المقايسة المالية المبدئية لتكاليف المشروعات المزمع انشاؤها والمقدم منه ضمن عطاؤه الفني بمبلغ 15 مليون جنيه من عدمه وذلك تطبيقا للبند العاشر من العقد المبرم معه.

7- قامت الشركة بتخصيص خزينة لإيرادات المشروع كما صدر امر إداري من رئيس الشركة لبعض العاملين بالشركة للقيام بالمتابعة والمراجعة للمشروع بكافة جوانبه بما في ذلك تحصيل الإيرادات و المبالغ المنصرفة منها وقد بلغ ما امكن حصره من صافى المبالغ المنصرفة خلال الفترة منذ بدء العمل بالمشروع حتى تاريخه نحو 800 ألف جنيه لم تقم الشركة بإثباتها بدفاترها وسجلاتها فضلا عن صرف تلك المبالغ كعهد لبعض العاملين من أجل تدبير احتياجات العمليات التي تقزم الشركة بتنفيذها مثل عملية القطار السريع مما يشير الى انعدام الرقابة الداخلية على إيرادات ومصروفات واموال هذا المشروع.

8- لم توافينا الشركة بالمستندات الخاصة بطرح المشروع بما فلى ذلك كافة الإجراءات الخاصة موضوع الشراكة ، محضر فتح المظاريف الفنية / تقرير لجنة البت الفني ، محضر فتح المظاريف المالية ، تقرير لجنة البت المالى ، اعتماد السلطة المختصة لإجراءات التعاقد ، موافقة الشركة القابضة على التعاقد ، محضر تسليم الأرض

للمستثمر ، بيان بكافة إيرادات ومصروفات المشروع منذ تاريخ بدء العمل وحتى تاريخه ، الرفع المساحي لأرض المشروع ، ولا الدورة المستندية والمحاسبية لهذا المشروع رغم تكرار طلب الإشارة الى ذلك واخرها بالخطاب المسلم للشركة بتاريخ 2022/10/10.

يتعين تحقيق الامر بشأن ما تقدم مع ضرورة عرض موقف المشروع على الشركة القابضة وموافاتنا بكافة المستندات الخاصة بالمشروع والتحفظ على كافة الأموال المحصلة منه لحين وجود ضوابط واضحة تحكم العمل به...والافادة.

- لم نتمكن من التحقق من صحة أرصدة فرع الشركة بدولة ليبيا والمتوقف نشاطه منذ أكثر من 10 سنوات نظراً لعدم قيام الشركة بموافاتنا بالمستندات او الشهادات المؤيدة لصحة تلك الارصدة وكذا اجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأن تلك الأرصدة **وذلك على النحو الاتي :-**

1- لم يتم جرد كلا من الأصول ، المخزون المملوكة للشركة بفرع ليبيا في 2022/6/30 والبالغ قيمتهما نحو 292 ألف جنيه ، 2.106 مليون جنيه على الترتيب اعتبار من 2013/12/25 نظرا للظروف الامنية التي تمر بها دولة ليبيا الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحة ارصدتهم اونشير الى أنمعظم أصول الفرع وكافة أصناف المخزون المتواجدة في فرع الشركة بليبيا تعرضت للفقد والضياع والاستيلاء والسرقة ضمن الظروف الامنية التي مرت بها دولة ليبيا دون ان تقوم الشركة الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة هذه الاصول لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لها بقيمتها الاستردادية بالمخالفة للفقرة (63) من المعيار المحاسبي المصري رقم 10 – الأصول الثابتة واهلاكاتها ، الفقرات (8،9،12،14) من المعيار المحاسبي المصري رقم 31 – اضمحلال قيمة الأصول- ، دون أن تقوم الشركة بإعادة تقييم المخزون في ضوء الفقرة (28) من المعيار المحاسبي المصري رقم (2) المخزون خاصة في ظل وجود العديد من الدلالات والمؤشرات والأدلة الموضوعية على ان هذه الاصول قد اضمحلت وكذا التأكد من عدم إمكانية استرداد تكلفة هذا المخزون مما ترتب عليه ظهور قيمة هذه الأصول والمخزون على غير حقيقتها في تاريخ الميزانية بقيمة تزيد عن تلك المتوقع تحقيقها من بيعها او استخدامها .

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة موافاتنا ببيان تحليلي لهذا لأصناف الأصول والمخزون للوقوف على طبيعتها مع تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة تلك الأصول لتحديد خسائر الاضمحلال في **2022/6/30** وإعادة تقييم المخزون وفقا للمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمان حقوقها فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب

لما لحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا.

2- عدم قيام الشركة بموافاتنا ببيان تحليلي لأرصدة حسابات العملاء ، مدينون والارصدة المدينة الأخرى ، الدائنون والارصدة الدائنة الأخرى الخاصة بالفرع والبالغ قيمتها في 2022/6/30 نحو 30.813 مليون جنيه ، 18.284 مليون جنيه ، 50.153 مليون جنيه على الترتيب وكذا عدم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لها كما لم يتم إجراء اية مطابقات او مصادقات بشأنها في تاريخ الميزانية الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الارصدة ونشير الى ان كافة تلك الأرصدة متوقفة بالكامل ومرحلة منذ عام 2014نظرا للظروف الأمنية بدولة ليبيا ولم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة الأرصدة المدينة (العملاء ، مدينون) لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لرصيد الحساب بقيمته الاستردادية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي) خاصة في ظل وجود دليل موضوعي على ان هذه المبالغ قد اضمحلت نتيجة للظروف والاحداث الامنية بدولة ليبيا والتي مازالت مستمرة حتى الان بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (47) الادوات المالية.

يتعين ضرورة موافاتنا ببيان تحليلي بتلك الأرصدة والمستندات المؤيدة لها مع تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمةالأرصدة المدينة (عملاء ، مدينون)لتحديد خسائر الاضمحلال في **2022/6/30** واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التيتكفل حفظ وضمان حقوقها فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها منكافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا.

3- عدم حصول الشركة على الشهادات المؤيدة لصحة أرصدة حساب النقدية بالبنوك المتواجدة بفرع ليبيا والبالغ قيمتها فى 2022/6/30 نحو 6.826 مليون جنيه الامر الذيلم نتمكن معه من التحقق من صحتها.

يتعين موافاتنا بالشهادات البنكية المؤيدة لصحة أرصدة النقدية المتواجدة لدى تلك البنوك في **2022/6/30** حتى يمكن لنا التحقق من صحتها.

4- تم إدراج أرصدة فرع ليبيا بالأرصدة الدفترية التي تم تقييمها على أسعار الصرف منذ توقف النشاط بفرع ليبيا 2014 دون الأخذ في الاعتبار تغير أسعار الصرف بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (13) أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يتعين تقييم تلك الأرصدة طبقاً لسعر الصرف في **2022/6/30** وإجراء التسويات المالية اللازمة في ضوء ذلك الالتزام بالمعيار المحاسبى المصرى الصادر في هذا الشأن.

5- تضمنت المخصصات نحو 8.169 مليون جنيه تخص فرع الشركة بليبيا لم تقم الشركة ببيان الأسس التي اعتمدت عليها في تكوينه أو الدراسة الخاصة به في حين بلغت إجمالي المديونيات المتوقفة والمرحلة منذ عدة سنوات (عام 2014 وما بعده)بالفرع نحو 49.097 مليون جنيه (30.813 مليون جنيه بحساب العملاء، 18.284 مليون جنيه بحساب المديون والارصدة المدينة الأخرى) لم يتم تحصيلها نظراً للظروف الأمنية بدولة ليبيا.

يتعين ضرورة إعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المديونيات المستحقة للشركة وتخص فرع ليبيا والإجراءات المتخذة بشأن تحصيلها لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به لمواجهة المديونيات المتوقفة عن السداد مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

- استمرار وجود خلل في الهيكل التمويلى للشركة حيث أظهرت القوائم المالية في 2022/6/30 وجود عجز في رأس المال العامل في 2022/6/30بنحو437.929 مليون جنيه فضلا عن وجود خسائر مرحلة بنحو449.398مليون جنيه ، كما أظهرت القوائم المالية قيمة ارصدة النقدية بالبنوك في 2022/6/30 بنحو19.404 مليون جنيه بانخفاض بلغ نحو 2.650 مليون جنيه عن قيمتها البالغة في 2021/6/30 والبالغة نحو 22.054 مليون جنيه مما ترتب على ذلك عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد المبالغ المستحقة عليها من ضرائب وتأمينات ومستحقات مقاولين وأجور في المواعيد القانونية ولجؤها إلى الاقتراض من البنوك التجارية بنحو 96.339 مليون جنيه.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورةووضع الحلول لمعالجة الخلل في الهيكل التمويلي للشركة و العمل على تنشيط أعمال الشركة لتعظيم الإيرادات بما يساهم في استهلاك قيمة الخسائر المرحلة ودعم السيولة النقدية.

- مازالت القوائم المالية لم تراعى ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم 721 لسنة 2020 من تعديل لطبيعة المخصصات والاضمحلال في قيمة الاصول والافصاحات المطلوبة ومن أمثلة ذلك عدم الإفصاح عن كافة الحجوزات على أصول الشركة و حساباتها بالبنوك ، عدم الإفصاح عن تاريخ إصدار القوائم المالية والسلطة التي قامت بالاعتماد بالمخالفة للفقرة رقم (17) من المعيار المحاسبى المصرى رقم (7) ،عدم الإفصاح عن آجال استحقاق الودائع البالغة في 2022/6/30 نحو 12.297 مليون جنيه لبيان مدى اتفاقها مع تعريف النقدية وما في حكمها وفقا لمتطلبات الفقرة (6) من المعيار المحاسبي المصري رقم (4) ، عدم الإفصاح عن أهداف وأساليب إدارة رأس مال الشركة وفقا لمتطلبات الفقرة (24/أ) ، (24/ب) من

المعيار المحاسبي المصري رقم (1) خاصة في ظل وجود رأس مال عامل بالسالب بنحو 437.929 مليون جنيه وخسائر مرحلة بنحو 449.398 مليون جنيه .

يتعين الالتزام بما ورد بالمعايير المحاسبية مع إعداد وعرض القوائم المالية بما يتفق مع هذه المعايير المحاسبة.

- لم تتضمن مرفقات القوائم المالية تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة خلال العام المالي 2022/2021 بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (1) بخصوص عرض القوائم المالية .

يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصري عند عرض القوائم المالية .

- أظهرت قائمة التدفقات النقدية في 2022/6/30 وجود عجز نقدى في التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بنحو 30.278 مليون جنيه مقابل عجز نقدى بنحو 2.618 مليون جنيه في 2021/6/30 دون ان يتبين لنا أسباب ذلك.

يتعين بيان أسباب ما تقدم.

- لاتمسك الشركة سجلات خاصه بالبيئة لبيان الأعمال التي تمت بشأنها والتكاليف المرتبطة بها بالمخالفة لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (338) لسنة 1995 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بالقانون رقم (4) لسنة 1994 وقرار السيد رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (955) لسنة2009 الأمر الذى لم يتسنى معه التحقق من سلامة إجراءات اقتناء الأصول المقتناة بغرض الحفاظ على البيئة وأن تلك الأصول لاتتضمن أصول تؤدى إلى أضرار بيئية هذا فضلاً عن عدم توافر تقارير دوريه تضمن الإفصاح عن المعلومات البيئية.

يتعين ضرورة إمساك سجلات خاصة بالبيئة للإفصاح عن كافة البيانات والتكاليف المتعلقة بها .

- ورد بالإيضاح رقم (28) بأنه نظرا لظروف جائحة كورونا المستجد التي اجتاحت العالم منذ بداية شهر فبراير 2020 والتي أثرت بالسلب علي كافة الانشطة الاقتصادية وظروف الحظر والتشغيل الجزئي للمصالح والمؤسسات وكذلك قرارات البنك المركزي المصري بخصوص تحديد حدود قصوي للسحب والايداع بالبنوك الامر الذي أدي الي تقلص التدفقات النقدية الواردة للشركة عن مبيعات أرض دار السلام وباقي الاراضي المتاحة للبيع وايضا التأثير علي معدلات التشغيل بمواقع العمل مما أدي الي التأثير علي البرامج الزمنية لتنفيذ العمليات والمتحصل منها .

<u>الرأي المتحفظ</u>

فيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة على القوائم المالية المعدلة للشركة العام لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة

في 2022/6/30 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

- ***<u>تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى</u>***

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المعدلة للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف يحتاج للتطوير حتى يفي بأغراض قياس التكلفة الفعلية والرقابة على عناصر التكاليف وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.
- لم تتضمن مرفقات القوائم المالية تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة خلال العام المالي 2022/2021 بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (1) بخصوص عرض القوائم المالية.

رئيس قطاع الشئون المالية

محاسب / ايهاب محمود قدرى